محاضرات في النحو العربي
المفاعيل الخمسة

د. سميرة حيدا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

محاضرات في النحو العربي

المفاعيل الخمسة

الدكتورة سميرة حيدا

أستاذة باحثة

مسلك الدراسات العربية

جامعة محمد الأول، وجدة – المغرب

شتنبر ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

اللّهم إنَّا نحمدك يا مصرِّف القلوب على مزيد نعمتك، ومترادف جودك وكرمك، غمرتنا بإحسانك الذي مصدره مجرَّد فضلك، وشملتنا بمضاعَف نعمك وطوْلك؛ فسبحانك تعالت صفاتك عن الشبيه والمثال، وتنزهت أفعالك عن النقص والإعلال؛ لا رادّ لماضي أمرك، ولا وصول لقدرك حق قدرك، ونستمطرك غيث صلواتك الهامية، وتسليماتك الباهرة الباهية، على نبيك إنسان عين الوجود، المشتق من ساطع نوره كل موجود «محمد» المصطفى من خير العالمين نسباً، وأرفعهم قدراً وأشرفهم حسباً، الذي صغَّر بصحيح عزمه جيش الجهالة، ومزَّق بسالم حزْمه شمل الضلالة، وعلى آله مظاهر الحِكَم، وصحبه مَصادِر الهمم، الذين مهدوا بلفيف جمعهم المقرون بالسداد، سبيلَ الهدى ومعالم الرَّشاد.

أما بعد،

عزيزي القارئ، أضع بين يديك سلسلة من محاضرات لي، كنت قد ألقيتها في وقت سابق على طلبتي في قسم اللغة العربية بكلية الآداب وجدة، والكلية المتعددة التخصصات الناظور، في جامعة محمد الأول بوجدة، وكانت محاورها الرئيسة: **قضية التعدي واللزوم و المفاعيل الخمسة**.

أسأل الله تعالى أن يوفقنا دائما إلى خدمة اللغة العربية لغة القرآن العظيم، وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

مقدمة:

شغل موضوع التعدية واللزوم حيّزا لا يستهان به في الفكر النحوي العربي، فالفعل اللازم هو الفعل الذي يكتفي برفع الفاعل، ولا ينصب مفعولا به أو أكثر؛ وإنَّما ينصبه بمعونة حرف جر، أو غيره ممَّا يُؤدِّي إلى التعدية.

والفعل المتعدي هو الذي يتجاوز الاسم المرفوع، وينصب الاسم الذي يليه دون واسطة.

مفهوم اللزوم لغة:

قال ابن فارس: " اللام والزاي والميم أصل واحد صحيح، يدل على مصاحبة الشيء للشيء دائما، يُقال: لزمه الشيء يلزمه. "[١]

وفي لسان العرب: " لزم الشيء يلزمه لزِما ولزوما. . . ورجلٌ لُزَمَةٌ: يلزم الشيء فلا يفارقه. . "[٢]

مفهوم التعدي لغة:

قال ابن فارس في مادة عدا: " عدّى عن الأمر يُعدّي تعدية، أي: جاوزه إلى غيره. . . وعدَّيْتُ عنِّي الهم، أي نَحَّيته عنّي، وعدِّ عني إلى غيري، وعدِّ عن هذا الأمر، أي تجاوزه وخذ في غيره. . . وتقول: تعدَّيْتُ المفازةَ، أي تجاوزتها إلى غيرها، وعدَّيْتُ الناقة أُعدِّيها. . . "[٣]

وقال ابن منظور: " عدا الأمر يعدوه وتعدَّاه، تجاوزه، وعدا طوره وقدره: جاوزه على المثل. . . والتعدي مجاوزة الشيء إلى غيره. "[٤]

اللزوم في الاصطلاح:

اللازم" من الفعل هو الذي يختص بالفاعل"[٥]، ولا ينصب مفعولا به، وقد أفرد له **سيبويه** بابا سمَّاه(**باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل الفاعل، ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر**).

ومثل له بقوله: " فأمَّا الفاعل الذي لا يتعدَّاه فعله، فقولك: **ذَهَبَ** زيدٌ، **وجلسَ** عمرو. "[٦]

---

[١]- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، مادة (لزم).

[٢]- لسان العرب، ابن منظور، مادة (لزم).

[٣]- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، مادة (عدا).

[٤]- لسان العرب، ابن منظور، مادة (عدا).

[٥]- كتاب التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، ، مادة (لزم).

[٦]- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ٣٣/١.

وقال ابن الحاجب: "واللازم هو ما لا مفعول له، ويسمى **قاصرا** لقصوره على الفاعل، **وغير واقع** لأن حدثه لا يقع على المفعول به، و**غير مجاوز** للزومه فاعله. "[1]

ويسمى "**لازما**، ووصفه لزوما، لأنَّه لزم فاعله فلم يتعده، ولم يجاوزه إلى غيره يلزمه "[2]، ويُسمى **قاصرا** لقصوره عن المفعول به، واقتصاره على الفاعل، نحو: قام، وجلس، وقعد، وذهب، ومات، وغرق. . . ، ويسمى:

" **غير متعد** " أو " **غير متجاوز** ".

وجعلوا له علامات يُعرف بها:

ألاَّ تتصل به **هاء ضمير غير المصدر**، نحو:

الجلوسُ جلستُه.

فالهاء هنا تسمى **هاء المصدر لا هاء المفعول به؛ لأنها تعود على المصدر**: جلوس. و**ألاَّ يُبنى منه اسم مفعول تام**، وذلك ك " خرج " ألا ترى أنَّه لا يقال: " زيدٌ خرجه عمرو "، ولا " هو مخروج "، وإنَّما يقال: "الخروج خرجه عمرو"، و" هو مخروج به " أو إليه. "[3]

ومن علاماته أيضا ما ذكره ابن مالك في ألفيته:

ولازِمٌ غَيْرُ المُعَدَّى وحُتِمْ ** لُزُومُ أفْعَالِ السَّجَايا كَنَهِمْ

كَذَا "افْعَلَلَّ" والمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا ** ومَا اقْتَضَى نَظَافَةً أوْ دَنَسَا

أوْ عَرَضًا أوْ طَاوَعَ المُعَدَّى ** لوَاحِدٍ كَ "مَدَّهُ فامْتَدَّا

قال **ابن هشام رحمه الله:** "وعلامته: أن يدلَّ على سجيَّة أو عرضٍ، أونظافة، أو دنسٍ أو مطاوعةِ متعدٍ لواحد، أو يوازن " احرنجم " أو " اقشعرَّ " أو ما ألحق بهما، أو " احمرَّ " أو " احمارَّ ". "[4]

وهي علامات فصَّل القول فيها في كتابه العجاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حيث خص لها بابا سماه: **باب الأمور التي لا يكون معها الفعل إلاَّ قاصرا أو لازما**، وهي عشرون:

---

[1]- الكافية، ابن الحاجب، ١٣٥/٤.

[2]- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، ص:١٢٤.

[3]- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ١٧٧/٢.

[4]-الجامع الصغير في النحو، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، ص:٨٨.

١- كونه على وزن" **فُعُلَ**" بالضم كـ ظَرُفَ وشَرُفَ، وهو وزن وقْف على أفعال الطبائع والسجايا، وينضاف إليها ما شُبِّه بها أو حُوِّل وزنه إلى **فُعُلَ** لغرض المبالغة والتعجب، نحو: ضَرُبَ الرَّجُلُ، بمعنى: مَا أَضْرَبَهُ وأَفْهَمَهُ. [1]

٢ و٣-كون الفعل على وزن " **فَعَلَ**" بالفتح أو "فَعِلَ " بالكسر ووصفهما على " فَعِيل " نحو: ذَلَّ فهو ذليل، وقَوِيَّ فهو قَوِي، و سمن فهو سمين لأنَّ الوصف منهما على وزن " **فَعِيل**". [2]

٤- كونه على وزن " **أَفْعَلَ** " بمعنى **صار ذا كذا**، نحو: أَغَدَّ البعيرُ، وأَحْصَدَ الزَّرعُ، أي: صَارَا ذَوِي غُدَّةٍ وحصادٍ. [3]

٥- كونه على وزن " **افْعَلَلّ** " كـ اقْشَعَرَّ واشْمَأَزَّ واطمأنَّ، وأصله " افعلَّلَ " بإسكان اللام الأولى، ولا يأتي إلا لازما، لأنَّه ليس في الكلام افْعَنْلَلتهُ وافعَنْلَيْتُهُ، ولا افْعَالَلْتُهُ، ولا افعللْتُهُ. [4]

٦- كونه على وزن " **افْوَعَلَّ** " وهو ملحق بـ " افْعَلَلَّ " كـ اكْوَهَدَّ الفَرْخُ، إذا ارتعد إلى أمه لتزُقهُ، واكْوَأَلَّ الرجل: إذا كان قصيراً في غلظة وشدَّة. [5]

٧- كونه على على وزن " **افْعَنْلَلَ** "**بأصالة اللامين**، يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلالا كـ احْرَنْجَمَ بمعنى اجتمع وارتد بعضه إلى بعض، و اللامان هما: الجيم والميم. [6]

و يفيد هذا البناء معنى المطاوعة، ويشبه في ذلك وزن " **انفعل** " في الثلاثي، تقول: حرجمتُ الإبلَ، فاحرنجمتْ: أي رددتها، فارتدَّ بعضها على بعض، وليس في الكلام " احرنجمته "؛ لأنَّه نظير " **انفعلت** " في بنات الثلاثة، أي أنَّه لا يأتي إلاَّ لازما. [7]

٨- كونه على وزن " **افْعَنْلَلَ** " **بزيادة أحد اللامين**، كـ: " اقْعَنْسَسَ الجملُ "، إذا أبى أن ينقاد، ورجع وتأخر، فأصل هذا الفعل قَعَسَ، **بزيادة حرف من جنس لامه**: فصار قَعْسَسَ، ثمَّ **زيدت الألف والنون**، فصار: اقْعَنْسَسَ. [1]

---

[1]- شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٥، وأوضح المسالك، ١٧٧/٢، والجامع الصغير، ص: ٤٥، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، ٦٧٢/٥.

[2]- شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ص: ٣٥٥.

[3]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، ٦٧٢/٥.

[4]- الكتاب سيبويه، ٧٧/٤، ومتن بناء الأفعال، المولى ملا عبد الله الدتفزي، ص: ٥٦٥.

[5]- أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، عصام نور الدين، ص:٩٩.

[6]- الجامع الصغير، ص: ٤٥.

[7]- بناء الأفعال، الدتفزي، ص: ٥٦٥.

٩- كونه على وزن " **افْعَنْلَى** " يَفْعَنْلي افْعَنْلاء، كـ: " احْرَنْبَى الدِّيكُ " إذا انتفش وتهيَّأ للغضب والشر، أو نام واستلقى على ظهره، وأصل المادة: حَرَبَ، فزيدت الألف الأخيرة، وألف الوصل والنون. [2]

١٠- كونه على وزن " **اسْتَفْعَلَ** " وهو دال على التحول كـ اسْتَحْجَرَ الطِّينُ "، وقولهم: " إنَّ البُغَاة بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ "، [3] وهذا مصراع بيت من الكامل، لايُعرف قائله وتُجهل تتمته، صار مثلا يُضرب للرجل يكون ضعيفا ثم يقوى.

١١- كونه على وزن " " **انْفَعَلَ** " نحو: انطلق وانْكَسَرَ. [4]

١٢-كونه **مُطاوعا لمتعد إلى واحد**، نحو: كَسَرْتُهُ فانْكَسَرَ، وأَزْعَجْتُهُ فانزعج. وقد يقال بأنَّ هذا الوزن قد مرَّ مع النوع الحادي عشر، وهو أمر صحيح، لكن المقصود في **الأوَّل العلامة اللفظية** التي يُنظر فيها إلى **وزن الفعل وصورته**، بينما المقصود هنا **علامة معنوية هي المطاوعة**، وذلك بقبول أثر فعل الفاعل، وهو الانكسار والإزعاج.

وقد حاور **ابن هشام** رحمه الله نفسه قائلا: " فإن قلت: قد مضى عدّ انفعل. قلت: نعم. لكن تلك علامة لفظية، وهذه معنوية، وأيضا فالمطاوع لا يلزم وزن"انفعل"، تقول: ضاعفتُ الحسناتِ فتضاعفتْ، وعلَّمته فتعلَّمَ. . . . وأصله أن المطاوع ينقص عن المطاوع درجة كـ: أَلْبَسْتُهُ الثَّوْبَ فلَبِسَهُ، و أقمته فقام، وزعم ابن بري أنَّ الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لاثنين، نحو استخبرته فأخبرني، واستفهمته الحديث فأفهمني الحديث، واستعطيته درهما فأعطاني درهما، وفي التعدي لواحد، نحو: اسْتَفْتَيْتُهُ فأفتاني، واسْتَنْصَحْتُهُ فنصحني.

والصواب ما قدَّمته لك، وهو قول النحويين، وما ذكروه ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والإجابة، وإنَّما حقيقة المطاوعة أن يدلَّ أحد الفعلين على تأثير، ويدلَّ الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير. "[5]

١٣- **أن يكون رباعيا مزيدا فيه**: تدحرج وهو مزيد بحرف واحد هو التاء، واقشعرَّ، وهو **مزيد بألف الوصل وحرف من جنس اللام**.

---

[1]- أوضح المسالك، ١٧٨/٢.

[2]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٦٧٣/٥.

[3]- الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ابن عصفور، ١٨٥/١.

[4]-أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق: علي فاعور، ص: ٤٩٧، وشرح الأستراباذي للشافية، تحقيق:محمد نور الحسن، ، ١١٠/١.

[5]-الجامع الصغير، ص: ٤٥، وأوضح المسالك، ١٧٧/٢.

١٤- **أن يُضَمَّنَ**[1] **الفعل المتعدي معنى فعل قاصر**، نحو قوله تعالى: ﴿وَلاَ **تَعْدُ** عَيْنَاكَ عَنْهُم تُرِيدُ زِينَةَ الحياةِ الدُّنْيَا﴾[2]. وفي الفعل **تَعْدُو** وجهان:

الأول: أن مفعوله محذوف، تقديره: ولا تعدُ عيناك النَّظَرَ.

الثاني: أنَّهُ ضُمِّنَ معنى ما يتعدَّى بـ " عن ". قال الزمخشري: "وإنَّما عُدِّيَ بـ "عن " لتضمين " عدا " معنى " نَبَا وعلا " في قولك: نَبَتْ عنه عينُهُ، و علتْ عنه عينُهُ: إذا اقتحمته ولم تعلق به. "[3]

والستة الباقية المكملة للعشرين، هي:

-أن **يدل على سجيَّة**: وهو ما ليس حركة جسم- من وصف ملازم - نحو: لَؤُمَ وجَبُنَ وَشَجُعَ.[4]

-**أن يدل على عرَض**: وهو ما ليس حركة جسم - من وصف غير ثابت - كـ فرح وحزن وكسل ونَهِمَ. .[5]

-**أن يدل على دنس**: نَجِسَ ورَجِسَ وقَذِرَ.[6]

- **أن يدل على نظافة**: كـ نظُفَ و طَهُرَ ووضُؤَ.[7]

- **أن يدل على لون**: كـ احْمَرَّ واسْوَدَّ واخْضَرَّ واحْمَارَّ واسْوَادَّ.[8]

- **أن يدل على حِلْية**: كـ: دَعِجَ وكَحِلَ وشَنِبَ وهَزِلَ وسَمِنَ.[9]

تعدية الفعل اللازم :

يتعدَّى الفعل اللازم في العربية[10] بواحد من ثلاثة أمور، هي: **الهمزة**،

---

[1]- التضمين " هو إشرابُ كلمةٍ معنى كلمةٍ أخرى لتتعدَّى تعديتها "البرهان في علوم القرآن، الإمام الزركشي، ٣٣٨/٣.

[2]- سورة الكهف، آية: ٢٨.

[3]- الكشاف، الزمخشري، ٢٥٧/٢.

[4]-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٦٧٣/٥.

[5]- شرح شذور الذهب، ص: ٣٥٥.

[6]- الجامع الصغير في النحو، ص: ٤٥.

[7]- أوضح المسالك، ١٧٧/٢.

[8]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٦٧٤/٥.

[9]- مغني اللبيب، ٦٨٠/٥. الدَّعج هو شدة سواد العين مع سعتها، والشنب وهو برودة وعذوبة الفم، والسِّمن أيضا من الأمور التي تبين بوضوح أنَّ شخصا ما بكامل صحته وعافيته، لكن كيف يكون الهُزال حِلية؟ وهو دوما إشارة واضحة على المرض أو الفقر.

[10]- ومعنى التعدية أن تضمّن الفعل معنى التصيير، فيصير الفاعل في المعنى مفعولا للتصيير فاعلا لأصل الفعل في المعنى.

أو تضعيف الفعل، أو حرف من حروف الجر. قال **ابن جني**: " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وما كان نحوه من حروف الجر، ممَّا يلحق من حروف الجر معونة لتعدِّي الفعل، فمن وجه يُعتقد في الباء أنَّها بعض الفعل من حيث كانت مُعدِّية وموصلة له، كما أنَّ همزة النَّقل في " أَفْعَلْتُ "وتكرير العين في " فَعَّلْتُ " يأتيان لنقل الفعل وتعديته، نحو: قامَ، وأَقَمْتُهُ، وسَارَ، وأَسرته، وسَيَّرْتُهُ. . . "[1]

وقال **ابن بابشاذ** توفي سنة ٤٦٩ هـ: " جملة الوسائط ثلاث: واسطة **مقدمة في أول الفعل** كالهمزة من قولك: قامَ زيدٌ ، وأقمْتُ زيداً، **وواسطة في وسط الفعل**، وهو التضعيف[2]، مثل: فَرِحَ زيدٌ، فرَّحْتُ زيدا، **وواسطة من بعده كحروف الجر**، نحو: مررْتُ بزيدٍ. . . كل واحد من هذه الوسائل يُعدِّي الفعل إلاَّ أنَّ تعديته بحرف جر تعدية **إضافة**، فلذلك كان مجرورا وتعديته بالهمزة أو التضعيف تعدية **بُنية**، فلذلك كان المعمول **منصوبا**. "[3]

وقد اشتمل هذا النص على بيان شامل لمعنى التعدية، أو الأصح للأمور التي يُعَدَّى بواسطتها الفعل، فحرف الجر والهمزة والتضعيف، كلُّها أمور يتعدَّى بها الفعل، وينتقل من حال إلى حال.

وأضاف ابن هشام إلى هذه الوسائط الثلاث، أمورا أخرى يتعدى بها الفعل، وهي:

* **ألف المفاعلة**: تقول في " جلَسَ زيدٌ، ومشى وسار"، " جالستُ زيداً وماشَيْتُهُ، وسايَرْتُهُ "[4].

***صوغ الفعل على وزن " فَعَلْتُهُ " بفتح العين " أَفْعُلُهُ " بضم العين**، لإفادة معنى المغالبة، تقول: كَرَمْتُ زيداً بالفتح؛ أي غلبته في الكرم، وخاصَمَني فَخَصَمْتُهُ، وغَلَبَني فَغَلَبْتُهُ أَغْلُبُهُ.[5]

* **صوغه على استفعل للطلب أو النسبة إلى الشيء**، ويكون للطلب والاستدعاء، ومنه: اسْتَكْتَبْتُهُ: أي طلبتُ منه الكتابة، اسْتَوْهَبْتُهُ أي: سألْتُهُ هبةً، واسْتَعْفَيْتُهُ أي: سألْتُهُ الإعفاء.[6]

***إسقاط الجار توسعا**:[7]

---

[1]- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ١ / ٣٤١.

[2]- ومنه قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي **يُسَيِّرُكُمْ** فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾.سورة يونس، آية ٢٢.

[3]- شرح المقدمة المُحتسبة، تحقيق: محمد عبد الكريم، ص: ٣٦٨.

[4]- الجامع الصغير، ص: ٤٥.

[5]-االممتع في التصريف، ١٧٣/١.

[6]-الجامع الصغير، ص: ٤٥.

[7]- حذف الجار وانتصاب المجرور في لغة العرب ثلاثة أقسام: سماعي جائز في الكلام المنثور، وسماعي خاص بالشعر، وقياسي مع " أنّ، وأنْ، وكيْ. انظر تفصيل ذلك في أوضح المسالك، ١٨٩/٢.

ومنه قوله تعالى: ﴿ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾[1]، أي: عن أمر ربّه. وقوله تعالى: ﴿ وَاقْعُدوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾[2]، أي: عليه.

ومن ذلك قول جرير:

تَمرُّون الديارَ ولم تَعُوجُوا كلامكم عليَّ إذن حرامُ[3]

فنصب (الديار) على نزع الخافض اتساعاً، لأنه على نية الجر. وأصله: تمرّون بالديار أو على الديار.[4]

التعدّي في الاصطلاح:

قال **سيبويه**: " المتعدي هو الذي يتعدَّى الفاعل إلى المفعول به فينصبه. "[5]

وقال **ابن الحاجب**: " المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كـ " ضرَبَ"، وغير المتعدي خلافه كـ " قَعَدَ ". واللازم ما لا مفعول له، ويسمى **قاصرا** لقصوره على الفاعل، **وغير واقع** لأن حدثه لا يقع على المفعول به، **وغير مجاوز للزومه** فاعله. "[6]

أما المتعدي فهو الذي يصل إلى مفعوله بنفسه، ويسمى فعلا متعديا وواقعا ومجاوزا. "[7]

وقال **الإمام الشاطبي**: " – المتعدي – هو ما يطلب بنفسه بعد فاعله مفعولا به، ويسمى ذلك الفعل **متعديا، وواقعا، ومتجاوزا**، ويسمى طلبه تعدِّيا؛

وإنَّما سُمِّي الفعل متعدِّيا لأنَّه تعدَّى، أي: تجاوز فاعله إلى مفعول به، وواقعا لأنَّه وقع على المفعول به، ومتجاوزا مرفوعه إلى غيره. "[1]

---

[1]– سورة الأعراف، آية: ٥٠.

[2]– سورة التوبة، آية ٥.

[3]–الكامل في اللغة والأدب، المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ٣٣/١.

[4]– وللبيت رواية أخرى ذكرها عبد القادر البغدادي: " قال الأخفش الأصغر: حدّثني المبرّد قال: حدّثني عمارة بن بلال بن جرير قال: إنّما قال جدّي: مَرَرْتُمْ بالدِّيارِ ولم تعوجوا...."خزانة الأدب، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، ٢٩١/٢. وشرح شواهد المغني للسيوطي، ٥٨٣/٢.

[5]– الكتاب، سيبويه، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، ٢٤/١.

[6]– الكافية، ابن الحاجب، ١٣٥/٤.

[7]– المصدر السابق، ١٣٥/٤.

[1]- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ٣/١٢٤.

وللفعل المتعدي علامات تميزه عن الفعل اللازم، منها:

أن يصح اتصاله بهاء تعود على غير المصدر، وهي **هاء المفعول به**، نحو:

البابُ أغلقتُهُ

فالهاء عائدة على "الباب" الذي هو مفعول به في المعنى؛ لأن أصل الجملة: "أغلقتُ البابَ".

أما الهاء العائدة على المصدر فليست دليلا على تعدي الفعل؛ لأنها تتصل باللازم والمتعدي، نحو:

الضربُ ضربتُه زيدا. (الهاء هنا عائدة على المصدر واتصلت بالفعل المتعدي)

القيامُ قمتُه. الهاء هنا عائدة على المصدر، وجاءت متصلة بالفعل اللازم.

ذكرها ابن مالك في ألفيته:

علامةُ الفعلِ المُعَدَّى أنْ تَصِلْ "ها" غيرِ مَصْدرٍ بِهِ نحوُ "عَمِلْ

فانصِبْ به مفعولَه إنْ لم يَنُبْ عن فاعلٍ، نحوُ: "تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ

قال ابن عقيل: " وعلامة الفعل المتعدّي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، و هى هاء المفعول به، نحو: " الباب أغلقته".

و احترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر؛ لأنها تتصل بالمتعدى و اللازم؛ فلا تدل على تعدّي الفعل؛ فمثال المتصلة بالمتعدي " الضّرب ضربته زيدا"، أي: ضربتُ الضربَ " زيدا " و مثال المتصلة باللازم " القيامُ قمتُه" أي:

قمتُ القيام. "[1]

وتابع المحدثون القدامى في تقسيمهم الفعل إلى متعد ولازم، يقول **الدكتور شوقي ضيف في كتابه تجديد النحو**: "الفعل اللازم هو ما لا يكون للإنسان عمل إرادي فيه **كالسجية**، مثل: الشرف والكرم، وهذه الصيغة خاصة بالفعل اللازم، وتماثلها صيغة احْمَرَّ واخْضَرَّ واحْوَلَّ، أي **أفعال العيوب والألوان**، وكذلك صيغة **انْكسَرَ** الإناء، وانْفَتَحَ البابُ، وما إلى ذلك، وصيغة **اقْشَعرَّ** وصيغة **تدحْرجَ**. "[2]

---

[1]- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص: ٢٥٥.

[2]- تجديد النحو، شوقي ضيف، ص:٦٤.

أما "الأفعال المتعدية فهي التي **للإنسان فيها عمل إرادي**، ولذلك لا تكتفي بفاعل، بل لا بد لها من مفعول تقع عليه مثل: عرفْتُ الدَّرْسَ، عَلِمْتُ محمداً مسافراً، وتَيَقَّنْتُ العلمَ نورٌ. . . "[1]

وحري بالذكر أنَّ علماء العربية القدامى لم يهتموا بالبحث في الناحية التاريخية لهذه الأفعال وتطورها، رغم أنهم قدَّموا الحديث عن المتعدي على اللازم، وقد يكون مرد الأمر إلى أنهم أحصوا المتعدي فوجدوه أكثر من اللازم، لذا قدموا الأكثر على الأقل، وهذا دأبهم في مباحثهم اللغوية والنحوية.

قال الدكتور **مصطفى جواد** في كتابه " **المباحث اللغوية في العراق** ": إنَّ الأصل في الأفعال التعدي، لأنَّ الحياة على اختلاف أنواعها وتباين طرائقها، تعتمد على التعدي، وأنّ اللزوم عارض طارئ. "[2]

فاللزوم – حسب هذا الرأي –عارض فرضته طبيعة الحياة العربية التي انتقلت من طور البداوة إلى طور الحضارة التي لا تستغني عن هذا النوع من الأفعال، لذا فالأفعال اللازمة حديثة الوجود مقارنة مع الأفعال المتعدية.

بينما ذهب الدكتور **إبراهيم السامرائي** إلى تقديم اللازم في الذكر، " لأنَّ قلة اللازم في العربية، ومجيئه على أبنية محدودة. . . لا يمكن أن تجعل من هذا الفعل عارضا طارئا، والذي أراه أن الفعل أصله قاصر لازم ثم يُصار من هذه الحالة إلى المتعدي، وذلك جريا على طبيعة العربية المتشبثة بالإيجاز. "[3]

ويبدو أنَّ رأي الدكتور إبراهيم السامرائي هو الأقرب إلى الصواب، لأن طبائع الأشياء تقتضي الانتقال من البسيط إلى المركب والمتنوع، فالانسان العربي الذي اعتاد الحياة في الصحراء مع خيمته وغنمه، عندما انتقل إلى حياة متنوعة المظاهر ومختلفة المشارب، كان لابد له أن يعكس هذا التنوع من خلال لغته اليومية، ومن هنا توسعت الجملة العربية، وأصبحت تعبر عن تنوع مظاهر حياته، بعد أن كانت قاصرة لازمة لحالات محدودة متكررة.

أقسام الفعل من حيث التعدي واللزوم:

قسم النحويون الفعل إلى قسمين كبيرين هما:

فعل يتعدى بغيره: وهو اللازم الذي يتعدى بالهمزة والتضعيف وحروف الجر.[4]

---

[1]– تجديد النحو، ص: ٦٤. راجع الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتيلي، ١/١٧٠.

[2]– المباحث اللغوية في العراق، مصطفى جواد، ص: ٧.

[3]– الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ص: ٨٤.

[4]– يرى الدكتور إبراهيم السامرائي أن " الفعل الذي يتعدى بواسطة أدرجه النحويون في باب اللازم، وكان حقه أن يكون صنفا خاصا" الفعل زمانه وأبنيته، ص: ٨٢.

وفعل يتعدى بنفسه، وهو على ثلاثة أقسام:

***فعل يطلب مفعولا به واحدا**: وعليه أكثر الأفعال في العربية، " من ذلك قولك: ضربَ عبدُ اللهِ زيداً. . وانتصب" زيداً " لأنَّه مفعول. "[1]

ومن هذه الأفعال: أبصر، وسمع، وشمّ، وذاق، وأكرم، وضرب. . .

***فعل يطلب مفعولين**: وهي أقوى قليلا من النوع الأول، أفعال تنصب المفعول الأول، ثم المفعول الثاني.

وهي:

أفعال الشك واليقين: أفعال قلوب يفعلها الإنسان بقلبه لا بحواسه، وهي إمَّا شك وإمَّا يقين.

ما يفيد **اليقين**، أطلق عليها هذا الاسم لأنها تفيد تمام الاعتقاد واليقين والتأكد. وهي: **رأى**[2]، **وَجَدَ**[3]، **ألْفَى**[4]، **تَعَلَّمْ**[5]، **ودرى**[6].

مايفيد الشك والرجحان، وسميت بهذا الاسم لكونها ترجح اليقين على الشك،

وهي: **ظن**[7] . **خال**[8] . **حسب**[9] . **زعم**[10] . **عد**[11] . **حجا** [1] . **هَبْ** [2]، **جعل**[3].

---

[1]- الكتاب، سيبويه، ١/٣٣.

[2]- ومنه قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً ﴾ سورة فاطر، آية: ٨. المقصود هنا: رأى القلبية العلمية لا رأى البصرية، لأنَّ هذه الأخيرة تنصب مفعولا به واحدا.

[3]- ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ سورة المزمل، آية: ٢٠.

[4]- ألفى بمعنى: وجد، أثبتها ابن مالك والكوفيون (همع الهوامع، ٢/٢١٤)، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءهُمْ ضالين ﴾ سورة الصافات، آية: ٦٩.

[5]- تعلَّمْ بمعنى اعلم. ومنه قول الشاعر: **تَعَلَمْ** رَسُولَ اللهِ أَنّك مُدْرِكِي. .. وَأَنّ وَعِيدًا مِنْك كَالْأَخَذِ بِالْيَدِ، شرح الأشموني، ١/١٥٨.

[6]- درى بمعنى: علم، ومنه قول الشاعر: **دُريت** الوفيَّ العهدِ يا عرو فاغتبط فإن اغتباطا بالوفاء حميد. همع الهوامع، ٢/٢١٤.

[7]- ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا **أَظُنُّ** السَّاعَةَ قَائِمَةً ﴾ سورة الكهف، آية: ٣٦.

[8]- ومنه قولك: **خلت** الكتاب جديدا.

[9]- ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ **حَسِبْتَهُمْ** لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا ﴾ سورة الإنسان، آية: ١٩.

[10]- ومنه قوله تعالى: ﴿ **زَعَمَ** الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا ﴾ سورة التغابن، آية: ٧. المصدر المؤول من أن ومعموليها سد مسد مفعولي زعم.

[11]- ومنه قول الشاعر: فلا **تَعْدُدِ** المولى شريكَك في الغنى ولكنّما المولى شريكُك في العُدْم

وقد عقد **سيبويه** لهذه الأفعال بابا سمَّاه: " **باب الفاعل الذي يتعدَّاه فعله إلى مفعوله**، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، و من ذلك قولك: **حسبَ** عبدُ اللهِ زيداً بكراً، **وظنَّ** عمرو خالداً أباك، **وخالَ** عبدُ اللهِ زيداً. "[٤]

أفعال التصيير والتحويل من حالة إلى أخرى: صيّر[٥] . جعل[٦] . تَخِذَ[٧] . اتخذ[٨]. ترك[٩] . ردَّ[١٠] . . .

أفعال العطاء والمنح: هي أفعال تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

نحو: **سقيتُ** الضمآنَ ماء، **كسوتُ** الفقير ثوباً، **أعطيتُ** المحتاجَ درهماً، **منحتُ** المجدَ جائزة. . . .

وهو ما عبَّر عنه **سيبويه** " بباب **الفاعل الذي يتعدَّاه فعله إلى مفعولين**، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى

الأول، وذلك كقولك: **أعطى** عبدُ اللهِ زيداً. "[١١]

منها: أعطى، وهب، منح، ألبس، كسا، أطعم. . .

واشترط **ابن مالك** في هذا الباب أن يكون المفعول الأول فاعلا في المعنى:

والأصْلُ سَبْقُ فاعلٍ مَعْنى كَمَنْ مِن أَلْبِسَنْ مَنْ زاركمْ نَسْجَ اليَمن

*أفعال تنصب ثلاثة مفاعيل:

---

[١]- ومنه قول تميم بن أبي مقبل: قد كنت **أحجو** أبا عمرو أخا ثقة حتى ألمت بنا يوما ملمات... فـ " أبا، و أخا " مفعولان لـ " أحجو " مضارع حجا.

[٢]- نحو قولك: هبْ: بلفظ الأمر بمعنى ظن. نحو: **هبْ** زيداً أخاك.

[٣]-جعل بمعنى: اعتقد، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَجَعَلُوا** الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا ﴾ سورة الزخرف، آية:١٩.

[٤]- الكتاب، سيبويه، ٣٩/١.

[٥]- ومنه قولك: **صَيرَ** المُنَافِقُونَ الحَقَّ بَاطِلاً.

[٦]- ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ **فَجَعَلْنَاهُ** هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ سورة الفرقان آية: ٢٣.

[٧]- ومنه قوله الشاعر: **تَخِذْتُ** غُرَازَ إِثْرَهُمُ دَلِيلاً وفَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي. شرح الأشموني، ١٥٨/١.

[٨]- ومنه قوله تعالى: ﴿ و**اتَّخَذَ** اللهُ إبْراهيمَ خَليلا ﴾سورة النساء، آية: ١٢٥.

[٩]- ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَتَرَكْنَا** بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ سورة الكهف، آية: ٩٨-٩٩.

[١٠]- ومنه قوله تعالى: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ **يَرُدُّونَكُم** من بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَداً مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم ﴾سورة البقرة، آية:١٠٩.

[١١]- الكتاب، ٣٣/١.

الأصل في هذه الأفعال التي تتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل هي: أعلم[1] وأرى[2]، نظرا لكثرة استعمالهما، ويلحق بهما:

أَنْبأ، نبَّأ، أَخْبرَ، خبَّرَ، حَدّثَ.

ومضارعها: **يُري، يُعْلِمُ، يُنْبِئُ، يُبَنَبِّئُ، يُخْبِرُ، يُخَبِّرُ، يُحَدِّثُ.**

ونلحظ جيدا أن هذه الأفعال نصبت ثلاثة مفاعيل بعد أن لحقتها همزة التعدية أو التضعيف، لذا كان الأجدى ضمها للقسم الثاني من الأفعال، لسببين اثنين:

*الأول: قلة هذه الأفعال مقارنة مع الأفعال المتعدية.

* الثاني: لأنَّ هذه الأفعال لا تؤثر في هذه المفاعيل إلاَّ بعد اتصالها بهمزة التعدية أو التضعيف. وهي علامات تُصير اللازم متعديا، والمتعدي إلى مفعول واحد متعديا إلى اثنين، والمتعدي إلى اثنين متعديا إلى ثلاثة مفاعيل.

---

[1]- أعلم: فعل بالهمزة إلى علم المتعدية لاثنين، ومنه قولك: **أعْلَمتُ** زيداً الامتحانَ سهلاً.

[2]- أرى: المنقول بالهمزة – همزة النقل –من رأى المتعدية لاثنين، ومنه قوله تعالى: ﴿ كَذلِكَ **يُرِيهِمُ** اللَّهُ أَعْمالَهُمْ حَسَراتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ سورة البقرة، آية:١٦٧.

والشكل الشجري الآتي يلخص أنواع الفعل من حيث التعدي واللزوم :

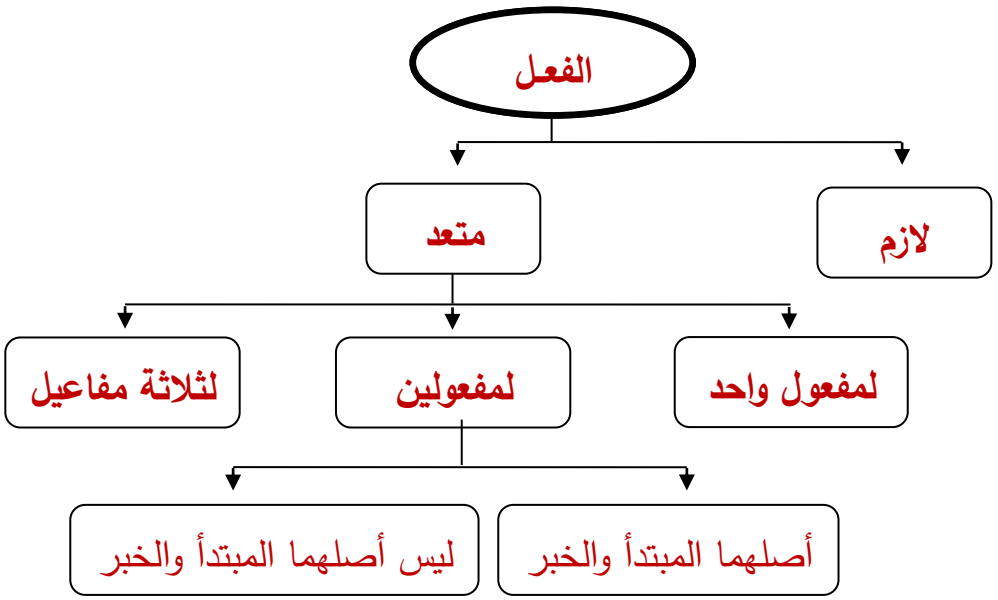

المنصوبات:

النصب هو علامة الفضلات[1] في الأصل، ويندرج في هذا الإطار **المفاعيل الخمسة**، أما باقي الأسماء **المنصوبة** فشبهت بالفضلات، وحملت عليها.

فالمنصوبات على ضربين: [2]

الأول: الأصل في النصب، وهي المفاعيل الخمسة.

الثاني: محمول عليها، وهوما عدا المفاعيل الخمسة.

---

[1]- الفضلات جمع فضلة: وهي ما جاء بعد أن تستوفي الجملة أركان الإسناد الأساسية، الفعل والفاعل في الجملة الفعلية. والمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، ما زاد عنهما يطلق عليه فضلة، أي ما يمكن الاستغناء عنه عكس العمدة. وحري بالذكر أن كثيرا من الفضلات لا يمكن الاستغناء عنها بل لا بد من وجودها كي يكتمل معنى الجملة، كالحال المبين هيئة صاحبه، نحو: جاء زيدٌ راكباً.

[2]- كتاب الفصول في العربية، لابن الدهان النحوي، تحقيق: د. فائز فارس، ص: ٢١٠.

قال **الزجاجي**: "يقال لمن قال: نصبتَ زيدا **بأنَّ** في قوله: إنَّ زيداً قائمٌ، ولِمَ ًوجب أن تنصبَ إنَّ الاسم، فالجواب في ذلك أن يقول: فهي وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُمِلت عليه لمَّا ضارعته. "[1] والمضارعة هي المشابهة.

وقال **ابن هشام الانصاري**: " المنصوبات محصورة في خمسة عشر نوعا، وبدأت منها بالمفاعيل لأنَّها الأصل، وغيرها محمول عليها، ومشبَّه بها. "[2]

المفعول به:

*** المفعول به عند النحاة.**

***خلاف النحاة حول العامل في المفعول به.**

***أنواع المفعول به.**

*** تقديم المفعول به.**

*** وجوب تقديم المفعول به على الفاعل.**

***وجوب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معا.**

*** حذف عامل المفعول به.**

***وجوب حذف العامل في المفعول به.**

***حذف المفعول به.**

المفعول به عند النحاة:

عبَّر شيخ النحويين **سيبويه** عن المفعول به بلفظ المفعول فقط، في باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول[3]، وتابعه على ذلك غيره من النحاة، **كالمبرد في المقتضب** [4]، و**الزجاجي في الإيضاح** بقوله: "يقال لمن قال: نصبت زيدا بإنَّ، في قوله: إن زيدا قائم، ولمَ وجب أن تنصب إن الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه. لما ضارعته.

---

[1]- الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ص:٦٤ و٦٥.

[2]- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، ص: ٢٤١.

[3]- راجعوا كتاب سيبويه في باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، تحقيق: عبد السلام هارون، ٣٣/١.

[4]- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ص: ٢٩٩/٤.

فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله نحو: ضرب أخاك محمدٌ، وما أشبه ذلك. [1]

ولعل التعبير بمصطلح المفعول به حدث قبيل القرن الثالث الهجري، إذ استعمله **محمد بن سلام الجمحي** (من غير النحاة) في قوله: " وكان لأهل البصرة في العربية قُدْمَة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية. وكان أول من أسس العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي، وهو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل، وكان رجل أهل البصرة. . . وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب فغلبت السليقة، فكان سراة الناس يلحنون، فوضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم. . . وكان ممن أخذ ذلك عنه يحيى بن يعمر. . . وأخذ ذلك عنه أيضا ميمون الأقرن، وعنبسة الفيل، ونصر بن عاصم الليثي، وغيرهم. " [2]

واستعمله من النحاة **ابن السراج** في كتابه الموسوم بـ (**الموجز في النحو**)، ثم شاع بعد ذلك استعماله.

وتبقى أقدم محاولة للتعريف بالمفعول به اصطلاحا، هي محاولة **ابن با بشاذ**، قال في **شرح المقدمة المحسبة**: " المفعول به يذكر للبيان عمن وقع به الفعل. . . (نحو) ضربت زيدا. " [3]

وعرفه **الحريري** بأنه"كل اسم تعدى الفعل إليه. " [4]

وعرفه **الزمخشري** بأنه " الذي يقع عليه فعل الفاعل"[5].

وهو تعريف ردده معظم النحاة المتأخرين، وذكروا في تفسيره ما يحدد المراد منه، **فهو الاسم المنصوب الذي يقع عليه أو الذي يقع به الفعل**، التعبيران معا وردا عند النحاة، ويؤديان المعنى نفسه، فهو الذي يقع عليه الفعل، أو الذي يقع به، ويدخل في ذلك ما كان في سياق إثبات أو في سياق نفي، ففي قولك: ضرب عمرو زيدا، كلمة (زيدا) هنا مفعول به منصوب، وقع عليها فعل الفاعل: وهو الضرب، غير أنك في سياق النفي تقول: ما ضرب عمرو زيدا، وكلمة زيدا مفعول به، رغم أن فعل الفاعل وهو الضرب لم يقع عليه. وهذا ما دفع النحاة إلى القول: إن **المراد بوقوع فعل الفاعل عليه؛ هو تعلقه بفعل الفاعل به.** [6]

---

[1]- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص: ٦٤ و٦٥.يفسر هذا النص علة حمل النحاة " إنَّ " على "كان ".

[2]- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، تحقيق: محمود أحمد شاكر، ١٢/١.

[3]-شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، ٣٠٢/٢.

[4]- شرح ملحة الإعراب، للحريري، تحقيق:بركات يوسف هبود، ص: ٣٠.

[5]- المفصل في علم العربية، للزمخشري، ص: ٣٤.

[6]- انظر كتاب الأمالي لابن الحاجب، من تحقيق: هادي حسن حمودي، ١٤٢/٢.

قال **الشيخ خالد الأزهري** في تعريفه للمفعول به: " هو الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل ويصح نفيه عنه"[1]، فأضاف القيد الأخير " ويصح نفيه عنه "، ليدخل في التعريف نحو: ما ضربت زيدا.

[1]- شرح الأزهرية، الشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ص: ١٠٤.

خلاصة القول:

المفعول به عند النحويين هو ما استجمع **ثلاثة أمور**:

***أن يكون اسما:** فالمفعول به لا يكون حرفا ولا يكون فعلا، بل يكون اسما صريحا أو غير صريح.

* **أن يكون منصوبا:** فلا يكون المفعول به مرفوعا ولا مجرورا، بل منصوبا.

* **أن يقع عليه فعل الفاعل:** ومعنى وقوع فعل الفاعل عليه، تعلقه به إثباتا أو نفيا.

خلاف النحاة حول العامل في المفعول به:

ذهب **الكوفيون** إلى أن العامل في المفعول به هو الفعل والفاعل معا، لأنه لا يسمى مفعولا به إلا بعد فعل وفاعل، لفظا أو تقديرا، وذهب **خلف الأحمر** (من الكوفيين) إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية، وهي عوامل معنوية لا لفظية.

وقال **البصريون** إنَّ العامل في المفعول به هو الفعل وحده، عمل في الفاعل والمفعول جميعا، لأنهم أجمعوا على أن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل لأنه اسم، والأصل في الأسماء ألاَّ تعمل، وهو باق على أصله في الاسمية، فوجب ألاَّ يكون له تأثير في العمل.

ورغم الخلاف الدائر حول مسألة العامل هذه، إلاّ أن جمهور النحاة اتفقوا على أن العامل في المفعول به هو: **الفعل وما شبه به.**

* **الفعل:**

الأصل أن يعمل **الفعل** في المفعول به، من ذلك قوله تعالى: ﴿ قدْ بلغتَ مِنْ لَدُنِّا **عُذْرًا**﴾[1] ومنه قوله تعالى: ﴿ لاَ نَشْتَرِي بِهِ **ثمنا**﴾. [2]

فكلمة (عذرا) و(ثمنا) في محل نصب مفعول به عمل فيهما الفعل.

وينوب عن الفعل في العمل مجموعة من الأسماء، اصطلح على تسميتها بالمشتقات تعمل عمل الفعل:

١- **اسم الفاعل** نحو: جاء الشاكرُ **نعمتَك**، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ **ذِرَاعَيْهِ** بِالْوَصِيدِ﴾. [3]

فـ" نعمتك وذراعيه" مفعول بهما، والعامل فيهما اسم الفاعل، وهو على التوالي: الشاكر وباسط.

٢- **اسم المفعول** وشرطه أن يكون مشتقا من فعل متعد لمفعولين، من ذلك مثلا: محمد مكسوٌ أخوه **ثوبا**" و" أحمد مخبَرٌ أبوه **الموعدَ** قريبا. "

---

[1]- سورة الكهف، آية:٧٦.

[2]- سورة المائدة، آية: ١٠٦.

[3]- سورة الكهف، آية: ١٨.

فكلمة (ثوبا) و (الموعدَ) كل منهما مفعول به منصوب باسم المفعول: مكسو، ومخبَر، وهما مشتقان من فعل متعد لمفعولين.

٣- **المصدر**: ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ **يَتِيمًا**﴾[١]، فكلمة (يتيما) مفعول به منصوب عمل فيها المصدر" إطعام".

٤- **صيغ المبالغة**: أنت حمَّالٌ **الضرَ**، فكلمة" الضر" مفعول به منصوب لصيغة المبالغة حمّال.

٥- **صيغ التعجب**: وذلك نحو قول الشاعر:

فمَا أكثرَ **الإخوانَ** حينَ تعُدّهُم ولكنَّهم في النائباتِ قليلُ

المفعول به وهو الأخوانَ عمل فيه فعل التعجب الذي سبقه وهو (ما أكثرَ).

٥- **اسم الفعل**: نحو قوله تعالى: ﴿ قلْ هَلّمَ **شهداءَكم** الذينَ يشهدون﴾[٢] فشهداءَكم مفعول به، لـ (هلّم) وهو اسم الفعل يعمل عمل الفعل.

أنواع المفعول به:

المفعول به نوعان لا ثالث لهما: **صريح وغير صريح**:

* **الصريح** ويكون اسما ظاهرا أو ضميرا متصلا أو منفصلا.

١- الأصل في المفعول به أن يكون **اسما ظاهرا**، نحو قوله تعالى: ﴿ لاَ نَشْتَرِي بِهِ **ثَمَنا**﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ الذِي جَعَلَ لَكُمْ الأَرْضَ **فِرَاشًا**﴾. [٤]

فالكلمات التالية: ثمنا والأرض وفراشا، جاءت مفعولا به وهي: أسماء ظاهرة.

٢- ويجيء المفعول به **ضميرا إما متصلا أو منفصلا**.

ومثال المتصل قوله تعالى: ﴿ عَسَى رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي﴾.

أما المنفصل فنحو قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

* **غير الصريح**: هو ما يؤول من أنْ والفعل المضارع، أو" ما" والفعل الماضي، أو" أنَّ "ومعموليها بالمصدر الصريح.

ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ **أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً**﴾. [٥]

---

[١]- سورة البلد، آية: ١٤.

[٢]- سورة الأنعام، آية: ١٥٠.

[٣]- سورة المائدة، آية: ١٠٦.

[٤]- سورة البقرة، آية: ٢٢.

[٥]- سورة البقرة، آية: ٦٧.

"أن تذبحوا": الحرف المصدري والفعل المضارع في تأويل مصدر منصوب على المفعولية.

تقديم المفعول به:

الأصل في المفعول به أن يكون مؤخرا، وأن يتقدم عليه فعله وفاعله، غير أنه يجوز تقديم المفعول به على فعله، وفاعله إذا **أمن اللبس**، نحو: **درساً** كتبَ الطالبُ.

وجوب تقديم المفعول به على الفاعل:

١- **يجب** تقديم المفعول به على الفاعل، إذا كان الفاعل محصورا بـ (ما) أو (إنَّما)، ومنه قوله تعالى: ﴿ وما يعلمُ **جنودَ** ربّكَ إلاَّ هُوَ﴾. [١]

٢- إذا كان المفعول به **ضميرا متصلا بالفعل والفاعل اسما ظاهرا**، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَغْشَاهُم العذابُ﴾. [٢]

٣- إذا **اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به**، لأن الضمير لا يعود على متأخر، ومنه قوله تعالى: ﴿ وإذ ابتلى **إبراهيمَ** ربُّهُ﴾. [٣]

تقدَّم المفعول به (إبراهيمَ) لاتصال الفاعل(ربُّه) بضمير متصل يعود على المفعول.

وجوب تقديمه على الفاعل والمفعول معا:

١- **يجب** تقديم المفعول به على الفعل والفاعل إذا كان **ضميرا منفصلا**، نحو قوله تعالى: ﴿**إِيَّاكَ** نَعْبُدُ﴾[٤]، و ﴿**إِيَّايَ** فَارْهَبون﴾. [٥]

٢- إذا كان المفعول به من **الأسماء أو الأدوات التي لها الصدارة في الكلام**، من **ذلك أسماء الشرط وأسماء الاستفهام**، من ذلك قوله تعالى: ﴿ **مَنْ** تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾. [٦]

٣- إذا كان المفعول به **كم أو كأين الخبريتين**، كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا **كَمْ** أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿ وَ**كَمْ** أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيّ في الأَوَلين﴾. [٨]

---

[١]- سورة المدثر، آية: ٣١.

[٢]- سورة العنكبوت، آية: ٥٥.

[٣]- سورة البقرة، آية: ١٢٤.

[٤]- سورة الفاتحة، آية:٥.

[٥]- سورة البقرة، آية:٤٠.

[٦]- سورة آل عمران، آية: ١٩٢.

[٧]- سورة يس، آية ٣١.

[٨]- سورة الزخرف، آية:٦.

فـ(كم) في الآيتين في موضع نصب على المفعولية، الأولى للفعل(أهلكنا)، والثانية للفعل (أرسلنا).

حذف العامل في المفعول به:

يجوز حذف عامل المفعول به، في جواب الاستفهام، نحو قولك: **زيداً**، جوابا عمن سألك: من ضربتَ؟

ويحذف عامل المفعول به، إذا **دلَّتْ عليه قرينة**، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلِسُلَيْمَانَ **الريحَ** عاصفةً﴾[1]، فكلمة" الريح " مفعول به على إضمار فعل (سخرنا). ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿ و**لُوطاً** إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ﴾[2]، ف(لوطا) منصوب بإضمار الفعل (أرسلنا).

وجوب حذف العامل في المفعول به:

يجب حذف عامل المفعول به إذا تقدم المفعول به على فعل عمل في الضمير المتصل العائد عليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَ**الأَرْضَ** بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾[3]، فـ(الأرض) مفعول به لفعل واجب الحذف يفسره ما بعده، والتقدير: ودحا الأرض.

حذف المفعول به:

*- **يجوز حذف المفعول به** إذا دلَّ عليه دليل من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾[4]، والتقديرفي غير كتاب الله: **آواك** وهو عائد على الرسول صلى الله عليه وسلم.

*- **يحذف المفعول به** بعد **(لو شئت)**، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[5]، والتقدير في غير كتاب الله: **لو شاء هدايَتَكم**.

وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ﴾[6]، فالمفعول به محذوف،

و تقديره في غير كتاب الله: **لو نشاء طمسها على أعينهم**.

*- **ويحذف بعد نفي العلم**، كقوله تعالى: ﴿ أَلاَ إِنَّهُمْ هُمْ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لاَ يَعْلَمُون﴾[1]، والتقدير والله تعالى أعلم بعلمه: **لا يعلمون أنهم السفهاء**. فالمصدر المؤول من أن ومعموليها في محل نصب مفعول به محذوف.

---

[1]- سورة الأنبياء، آية: ٨١.

[2]- سورة النمل، آية:٥٤.

[3]- سورة النازعات، آية: ٣٠.

[4]- سورة الضحى، آية: ٦.

[5]- سورة الأنعام، آية: ١٤٩.

[6]- سورة ياسين، آية: ٦٦.

*- **ويحذف إذا كان المفعول به عائدا على الموصول**، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ أَهَذَا الذي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً﴾[2]، والتقدير: **بعثه**.

*- **كما يكثر حذفه في الفواصل**: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالاً فَهَدَى﴾، وقوله تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ عَائِلاً فَأَغْنَى﴾، والتقدير: **فهداك، فأغناك**.

* **– يحذف رغبة في الإيجاز**: ومنه قولك: دعوتُ البخيلَ للبذلِ، فلم يقبلْ ولنْ يقبلَ، أي: **لم يقبلِ الدعوةَ**.

* **– عدم تعلق الغرض به**: ومنه قول البخيل لمن يعايره بالبخل: طالما انفقتُ وساعدْتُ وعاونْتُ، أي: طالما أنفقتُ المال، وساعدتُ فلانا وعاونتُ فلانا، من باب الترفع عن النطق به، لاستهجانه، أو لاحتقار صاحبه.

لا يجوز حذف المفعول به في حالات معينة، يقتضي المقام ذكره، حتَّى لا يختل المعنى، كأن يكون المفعول به:

* **جوابا عن سؤال**، نحو: ماذا أكلتَ؟ فيجاب: **فاكهةً**.

***محصورا**، نحو: ما أكلتُ إلاَّ **فاكهةً**.

* **متعَجَّبا منه بعد صيغة (ما أفعلَ)**، نحو: ما أحْسَنَ **الصِّدْقَ**.

---

[1]- سورة البقرة، آية: ١٣.

[2]- سورة الفرقان، آية: ٤١.

المفعول المطلق:

* **تعريفه.**

*حقيقته.

* **أقسام المفعول المطلق.**

* **أنواع المفعول المطلق.**

*العامل في المفعول المطلق.

*ما ينوب عن المفعول المطلق.

*حذف عامل المفعول المطلق.

* **تقديم المفعول المطلق.**

* **تثنية المفعول المطلق وجمعه.**

تعريفه:

قال **ابن منظور**: "أطلق الناقة من عقالها وطلقها، فطلقت، وناقة طلقت وطلق: لا عقال عليها، وأطلقه فهو مطلق وطليق". [1]

وقال الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري: " المطلق ما دل على الماهية بلا قيد". [2]

فالمطلق ما كان **طليقا دون قيد**، ومن هنا تتضح تسمية هذا النوع من المفاعيل بالمطلق، فهو غير مقيد بحرف جر أو ظرف كالمفاعيل الأخرى، فهو ليس مفعولا **به**، ولا مفعولا **له**، ولا مفعولا **فيه**، ولا مفعولا **معه**، إنما هو **مطلق المفعولية**.

قال **ابن هشام في شرح الشذور**: " وسمي مطلقا لأنه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، تقول: ضربتُ ضربا، فالضرب مفعول لأنه نفس الشيء الذي فعلتَه. . . ". [3]

وقال **ابن مالك**:

المصدرُ اسمٌ ما سِوى الزَّمانِ مِنْ مَدْلولَيْ الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِن.

---

[1]–لسان العرب، ابن منظور، مادة (طلق).

[2]– الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة للقاضي الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري ص: ٧٨، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ص: ٧٨.

[3]– شرح شذور الذهب، ص:٢٥٢.

ولهذه العلة **قدَّم** الزمخشري وابن الحاجب في الذكر المفعول المطلق على غيره لأنه **المفعول الحقيقي**.

المفعول المطلق في عرف النحاة: اسم فضلة **مصدر** أو**نائب عنه، مؤكد لعامله**، أو **مبين لنوعه**، أو**مبين لعدده**.

حقيقته:

يسير أغلب النحويين فيما يتعلق بالمفعول المطلق في فلك بيت الألفية، الذي سبقت الإشارة إليه.

لكن الشيخ **المكودي** قال بخلاف ذلك في شرحه على ألفية ابن مالك: " قال –يقصد ابن مالك– المفعول المطلق، ثم قال هنا المصدر، وفي ذلك إشعار أنَّ المصدرَ والمفعول المطلق مترادفان، وليس كذلك، بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر، نحو: ضَرَبْتُهُ سَوْطاً، ويكون المصدر غير مفعول به، نحو: أعجبني ضَرْبُكَ. [1]

فالمصدر إذن، اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل، لأن الفعل يدل على الحدث والزمان، فـ"قام" يدل على حدث " القيام" في الزمن الماضي، و "يقوم" يدل على "القيام" في الحال والاستقبال، و"قمْ" يدل على" قيام" في الاستقبال، والقيام" هو الحدث وهو أحد مدلولي الفعل وهو المصدر، وهو المفعول المطلق في الأصل.

أقسام المفعول المطلق:

المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة ينقسم إلى قسمين: **لفظي ومعنوي**.

فأما **اللفظي** فهو **ما وافق العاملَ الناصبَ له في لفظه ومعناه**، بأن يشتمل على حروفه، وأن يتحد معه في المعنى، نحو: أكلتُ أكلا، قعدت قعودا، وذهبت ذهابا.

وأما **المعنوي** فهو **ما وافق الفعل الناصب له في معناه دون لفظه**، نحو: فرحت جذلا، فإنَّ معنى فرحت هو معنى جذلا، وضربته لكما، وأهنته احتقارا، وقمت وقوفا، وجلست قعودا.

أنواعه:

قال ابن مالك:

تَوْكِيدًا اوْ نَوْعًا يُبِينُ أوْ عَدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ

١- **مصدر مؤكد** لفعله: والغرض منه توكيد عامله، من ذلك قوله تعالى:

﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ **تَرْتِيلاً** ﴾. [2]

---

[1]- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق: فاطمة الراجحي، ١/١٣٥.

[2]- سورة المزمل، آية:٤.

وقوله تعالى: ﴿وكَلَّمَ مُوسَى **تَكْلِيماً**﴾. [1]

وقوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ **تَبْتِيلاً** ﴾. [2]

و قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِنَ الأَرْضِ **نَبَاتًا** ﴾[3]

﴿ إِنَّا فَتَحْنا لكَ **فَتْحاً** مُبِيناً﴾. [4]

﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ **تَقْدِيرًا** ﴾. [5]

﴿ أَوَ كُلَّما عَاهَدُوا **عهدا** نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾. [6]

٢- مصدر لبيان نوع الفعل:

والغرض منه بيان نوع الفعل بالوصف أو بالإضافة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فأَخَذْناهُمْ **أَخْذَ** عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ﴾. [7]

﴿ فاصْبِرْ **صَبْرًا** جَمِيلاً﴾. [8]

﴿ فاصْفَحِ **الصَّفْحَ** الجَمِيلَ﴾. [9]

﴿ ونُدْخِلُهُمْ **مُدْخَلاً** كَرِيمًا﴾. [10]

﴿ وَمَنْ يُشْرِكْ باللهِ فقدْ ضَلَّ **ضَلالا** بَعِيداً﴾. [11]

﴿ وَتَرَى الجبالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وهيَ تمُرُّ **مَرَّ** السَّحابِ﴾. [12]

---

[1]- سورة النساء، آية: ١٦٤.

[2]- سورة المزمل، آية: ٨.

[3]- سورة البقرة، آية: ١٠٠.

[4]- سورة الفتح، آية: ١.

[5]- سورة الفرقان، آية: ٢.

[6]- سورة البقرة، آية: ١٠٠.

[7]- سورة القمر، آية: ٤٢.

[8]- سورة المعارج، آية:٥.

[9]- سورة الحجر، آية:٨٥.

[10]- سورة النساء، آية: ٣١.

[11]- سورة النساء، آية: ١١٦.

[12]- سورة النمل، آية: ٨٨.

٣ مصدر مبين للعدد:

وهو المبين لعدد مرات حدوث الفعل.

كقوله تعالى: ﴿ فَنَظَرَ **نَظْرَةً** فِي النُّجُومِ﴾. [١]

و ﴿ وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا **دَكَّةً** وَاحِدَةً ﴾. [٢]

ونلاحظ بسهولة أن المفعول المطلق المؤكد للفعل يأتي منفردا لا شيء بعده، أمّا المبين للنوع فتأتي بعده كلمة توضح النوع كأن تكون صفة له، أمّا المبين لعدد المرات فهو واضح من خلال كونه معدودا.

العامل في المفعول المطلق:

١- **الفعل** وهو الأصل في العمل، ومنه قوله تعالى: ﴿وكلّمَ مُوسَى **تَكْلِيمًا**﴾[٣]، فتكليمًا مفعول مطلق منصوب بالفعل (كلّم).

٢- **مصدر مماثل:** نحو قوله تعالى: ﴿ فإنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ **جَزاءً** مَوْفُورًا﴾[٤]، فـ " جزاءَ "مفعول مطلق منصوب مبين لنوع العامل فيه: جزاؤُكم وهو مصدر مماثل له.

٣- **اسم الفاعل:** نحو قوله تعالى: ﴿وَالصَّافَّاتِ **صَفًّا**﴾[٥]، صفا مفعول مطلق مؤكد لعامله وهو اسم الفاعل: الصافات.

٤- **الصفة المشبهة** نحو: هذا قبيح **قبحاً** شديدا.

قبحا: مفعول مطلق مبين لنوع عامله، وهو الصفة المشبهة: قبيح.

٥- **اسم التفضيل:** نحو: علي أشجَعُهم **شجاعةً**، " فشجاعةً " مفعول مطلق جاء مؤكدا لعامله.

ما ينوب عن المفعول المطلق:

ذكر النحاة أنَّ بعض الألفاظ تجيء لتوكيد الفعل أو بيان نوعه وصفته، أوعدده، رغم أنَّها غير مشتقة من لفظه، تنوب عن المفعول المطلق ولها أحكامه، فهي منصوبة مثله، [٦] منها:

---

[١]- سورة الصافات، آية: ٨٨.

[٢]- سورة الحاقة، آية: ١٤.

[٣]-سورة النساء، آية:١٦٤.

[٤]- سورة الإسراء، آية:٦٣.

[٥]- سورة الصافات، آية: ١.

[٦]- رفض الدكتور عبده الراجحي مصطلح: نائب عن المفعول المطلق، لأنَّ المفعول المطلق وظيفة نحوية، لها عمل محدد في تركيب الجملة،: تأكيد الفعل، أو بيان نوعه، أو بيان عدد حدوثه، وهذه الكلمات تؤدي نفس المهمة، وتقوم بنفس الدور، فهي في نظره مفعول مطلق.

١- مرادف المفعول المطلق: أو المفعول المطلق المعنوي نحو: نهضتُ **وقوفاً**، فالمصدر: " وقوفا "جاء مرادفا لمصدر الفعل (نهض) نهوضاً.

٢- ينوب عنه اسم المصدر: واسم المصدر ما دل على معنى المصدر الأصلي، و كان أقل منه أحرفا نحو: أعنتُه **عونًا**، " فعونا "نائب عن المفعول المطلق وليس مفعولا مطلقا، لأنه ليس مشتقا من الفعل، فالفعل (أعان) مصدره إعانة، وإنما هي مصدر الفعل (عان).

ومن ذلك: اغتسل **غسلا**، أعطاه **عطاء**، وكلَّمه **كلاما**. ومنه قوله تعالى: ﴿واللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ **نَبَاتًا**﴾. [١]

٣- ملاقيه في الاشتقاق: وهذا يختلف عن اسم المصدر، إلاَّ أنَّ حروفه تفوق حروف المصدر الأصلي عددا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ **تَبْتِيلًا** ﴾[٢]، فالفعل" تَبَتَّلَ" مصدره" تَبَتُّلٌ"، لذلك فإن "تبتيلا" في الآية هو ملاقي المصدر بالاشتقاق.

٤- صفة المصدر المحذوف: نحو: ضحكتُ **كثيرا**، أي ضحكتُ ضحكاً كثيرا.

فكثيرا: هنا نائب عن المفعول المطلق المحذوف، وهو في الأصل صفة له، ومنه: صرختُ **عاليا**، سرتُ **سريعا**، وهاجمتُه **عنيفا**، ومشيتُ **حثيثا**، ومنه قوله تعالى: ﴿ واذْكُرُوا اللهَ **كَثِيرًا**﴾[٣] و ﴿ اذْكُرْ رَبَّكَ **كَثِيرًا**﴾. [٤]

٥- نوعه: نحو: رجع العدو **القهقرى**.

فالقهقرى نائب عن المفعول المطلق جاء لبيان نوع الفعل، والأصل: رجع العدو رجوعَ القهقرى. ومنه جلستُ **القرفصاء**، ومشيتُ **المطيطاء**. . .

٦ - بيان عدده: نحو: صليتُ **ركعتين**.

كلمة " ركعتين": نائب عن المفعول المطلق مبينة لعدده وليست مفعولا مطلقا، لأنها غير مشتقة من لفظ الفعل المذكور في الجملة وهو" صلى".

ومنه قوله تعالى: ﴿ فاجْلِدُوا كلَّ واحدٍ منهما **مائةَ** جلدةٍ﴾. [٥]

---

[١]- سورة نوح، آية:١٧.

[٢]- سورة المزمل، آية:٨.

[٣]- سورة الأنفال، آية: ٤٩.

[٤]- سورة آل عمران، آية: ٤١.

[٥]- سورة النور، آية:٢.

٧- آلته: نحو ضربته **عصا**، فكلمة" عصا" نائب عن المفعول المطلق، وهي الآلة التي تم بها الضرب، ومنه: ضربتُ الكرةَ **رأسًا**.

٨- الإشارة إليه: نحو أقدره **هذا** التقديرَ، هذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب نائب المفعول المطلق.

التقدير: بدل منصوب من اسم الإشارة، وهو في الأصل المفعول المطلق.

فشرط اسم الإشارة الذي ينوب عن المفعول المطلق أن يليه المصدر الذي هو في الأصل المفعول المطلق.

٩- كل وبعض مضافة إلى المفعول المطلق، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلاَ تَمِيلُوا **كُلَّ** المَيْلِ﴾[١]، فـ(كل) أضيفت إلى المفعول المطلق، فصارت نائبة عنه، وأخذت حكمه وهو النصب.

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا **كُلَّ** الْبَسْطِ ﴾. [٢]

١٠- الضمير المتصل العائد على المفعول المطلق نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ **عَذَابًا** لا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾[٣]، لا أعذبه أحدا، والتقديروالله أعلم: لا أعذبُ العذابَ أحدا.

١١- بعض الألفاظ المضافة إلى المفعول المطلق، ومنها: **أفضل، أجود، أحسن، أتمّ**. . . إلخ.

نقول: اجتهدتُ **أحسنَ** الاجتهادِ.

١٢- ما وأي الاستفهاميتان: ومنه قوله تعالى: ﴿وسَيَعْلَمُ الذين ظَلَمُوا **أيَّ** مُنْقَلَبٍ يَنقلبون﴾[٤]، ومنه قولك: **أيَّ** عَيْشٍ تَعِيشُ.

١٣- مهما وأي الشرطيات، نحو: **مهما** تقرأ أقرأ.

١٤- أيّ الكمالية مضافة إلى المصدر نحو: اجتهدتُ **أيَّ** اجتهادٍ، والتقدير: اجتهدتُ اجتهادًا أيَّ اجتهادٍ.

حذف عامل المفعول المطلق:

يتفق النحاة على جواز حذف عامل المفعول المطلق غير المؤكد إذا دلَّ عليه دليل، لكنهم يختلفون في جواز حذف عامله حين يكون مؤكدا، فالذين منعوا الحذف قالوا: لا يجوز حذفه لأن المفعول المطلق

---

[١]- سورة النساء، آية: ١٢٩.

[٢]- سورة الإسراء، آية: ٢٩.

[٣]- سورة المائدة، آية:١١٥.

[٤]-سورة الشعراء، آية: ٢٢٧.

إنما ذكر لتوكيده وتقرير معناه، **والحذف لا يجتمع مع التوكيد**، وهذه حجة **ذهنية لا لغوية**، فقد جاء المجيزون بأمثلة مسموعة منها: إنما أنت **سيرا**، وأنت **رحيلا**. . .

إذن، قد يحذف عامل المفعول المطلق **جوازا**.

١– **يجوز حذف** عامل المفعول المطلق **المبين للنوع، والمبين للعدد**، وذلك في الجواب عن السؤال: كيف قرأت؟ فنقول: **قراءةً** متأنيةً، أي قرأتُ **قراءةً** متأنيةً، ومنه قولنا: كم قفزتَ؟ فتجيب: **قفزتين**، كم سافرت؟ فتقول: **سفرتين**، أي: سافرتُ **سفرتين**.

٢–**ويجوز حذفه** في المواقف التي يوحى بها، كأن تقول: لمن قدم من الحج: **حَجًّا** مَبْروراً، و**سَعْياً** مَشْكوراً.

وأنت تريد: حَجَجْتَ **حجا** مبرورا، وسَعَيْتَ **سعيا** مشكورا، فالمقام يوحي بمحذوف مقدر في الجملة.

وهناك مواضع يحذف فيها العامل في المفعول المطلق وجوبا وهي:

١– **إذا جاء المفعول المطلق مصدرا مفصلا لمجمل قبله**، ومنه قوله تعالى:

﴿ فَشُدُّوا الوثاقَ فإمَّا **مَنًّا** بعدُ وإمَّا **فداءً**﴾[١]، فقوله منًّا: تفصيل لقوله: شُدُّوا الوِثَاقَ، (مَنًّا) "مفعول مطلق لفعل محذوف أي: فإمّا أنْ تمنّوا منّا. . . ومثله: (إمّا فداء).

٢– إذا ذكر المفعول المطلق، وكان عامله خبرا لمبتدأ اسم عين (شخص)، نحو: محمدٌ **قياما** قياما.

فقياما الأولى: مفعول مطلق، وقياما الثانية توكيد لفظي، وفعل المفعول المطلق محذوف تقديره يقوم، والفعل يقوم وفاعله المستتر في محل رفع خبر المبتدأ: محمد. ونصب المصدر **قياما** لأنه لا يصلح أن يكون خبرا للمبتدأ إلا على سبيل المجاز، فلا يقال على وجه الحقيقة: محمد قيام قيام، لأنَّ محمدا ليس القيام نفسه، بل هو صاحبه.

٣– **ويحذف عامل المفعول المطلق وجوبا بعد الحصر بما وإلاَّ**، نحو: ما زيد إلا **اتكالاً**. والتقدير: إلاَّ يتكلُ **اتكالا**.

وكما ذكرنا سابقا فإن المصدر (اتكالا)، لا يصلح أن يكون خبرا للمبتدأ" زيد" إلا على سبيل المجاز، إذ لا يقال على وجه الحقيقة ما يوسفُ إلا اتكالٌ، لأن يوسفَ ليسَ الاتكالُ، وإنما هو صاحبه.

٤– **إذا جاء المفعول المطلق فعلا علاجيا بعد جملة قائمة على التشبيه**، وفيها فاعله من حيث المعنى، ومعنى الفعل العلاجي أن يكون الحدث عملا حسيا ظاهرا، وأن يكون طارئا غير ثابت

[١]– سورة محمد، آية: ٤.

كالضرب، والبكاء والصياح، والشتم. . . ويقابله المعنوي الذي ليس بظاهر. نحو: لِزيد عملٌ **عملَ** الأبطال.

لزيد: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع خبر مقدم.

عملٌ: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة.

عملَ: مفعول مطلق منصوب وهو مضاف، والأبطال مضاف إليه.

٥- يحذف عامل المفعول المطلق مع بعض المفاعيل المطلقة التي كَثُر جريانها على الألسنة

وصارت كالأمثال: **صبرا** على المكاره، و**شكرا** لله وحمدا، و**سمعا وطاعةً**، و**عفواً**.

والتقدير: **اصبر صبرا، وأشكر الله شكرا، وأحمده حمدا، أسمعك سمعا، وأطيعك طاعة.**

٦- ويحذف مع بعض المصادر التي تبقى دائما على حالها، ولا تستعمل إلا مفاعيل مطلقة.

نحو: **سبحان، ومعاذ، ولبيك، وسعديك وحنانيك ودواليك.**

تقديم المفعول المطلق:

قد **يتقدم** المفعول المطلق على عامله مع أن الأصل **التأخير**، فيكون التقديم وجوبا إذا كان المفعول **المطلق استفهاما أو شرطا** كما ذكرنا.

ويتقدم على فعله جوازا نحو: **سَمْعا** بأذني سمعتُ زيدا يُوبِّخُ مُحَمَّدا.

تثنية المفعول المطلق وجمعه:

قال **ابن مالك**:

ومَا لتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا وَثَنِّ واجْمَعْ غَيْرَهُ وأفْرِدَا

إذا كان المفعول المطلق مؤكدا لعامله لا يجوز تثنيته أو جمعه، أما المبين للعدد فيجوز ذلك بلا خلاف، وأما المبين للنوع فيجوز إذا **اختلفت أنواعه**. ويمكن توضيح ذلك في الشكل الآتي:

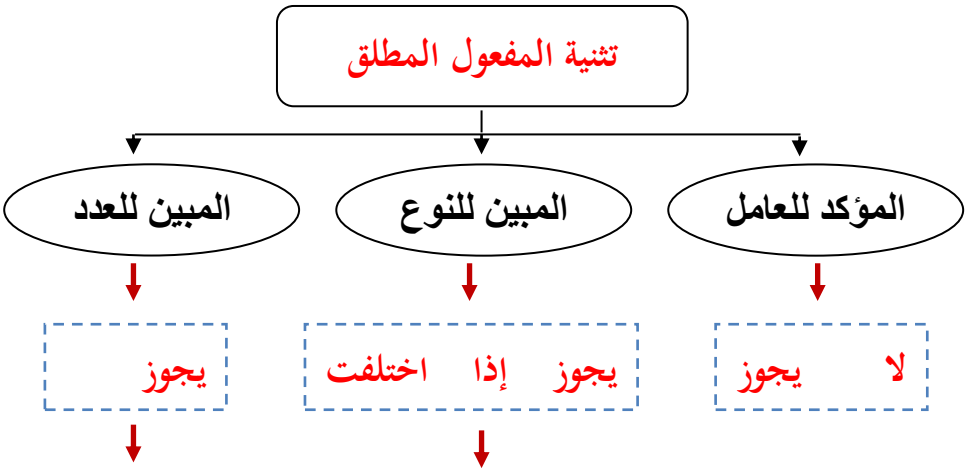

سرتُ سيريْ زيدٍ الحسنَ والقبيحَ ضربْتُه ضربتَيْن أو ضرباتٍ

المفعول لأجله:

***تعريفه.**

*** شروط المفعول لأجله.**

*** أمثلة ما انتفى فيه شرط من شروط المفعول لأجله.**

*** حروف الجر التي تفيد التعليل.**

*** أحوال المفعول لأجله.**

*** العامل في المفعول لأجله.**

*** أحكام المفعول لأجله.**

تعريفه:

مصدر منصوب يذكر لبيان **سبب** وقوع الفعل، **أوهو المصدر المُفهم علة، المشارك لعامله: في الوقت، والفاعل.**

ويسمى **المفعول له والمفعول لأجله.** وقدعرض سيبويه للمفعول له في كتابه تحت عنوان" **هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر**"، فسبب نصب المفعول له عند سيبويه هو تفسيره لما قبله، فكأنه قيل لِمَ فعلتَ كذا؟. [1]

وقد عبر عنه سيبويه بأربعة عناوين هي: **ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، الموقوع له، التفسير، والمفعول له.**

وعنونه **الفراء بالمنصوب على التفسير**[2]، واستعمل الكوفيون لفظ **المشبه بالمفعول به** عنوانا للمفعول له، ولبقية المفاعيل الأخرى. [3]

ثم غلب استعمال عنوان: **المفعول له** عند نحاة القرن الرابع الهجري، إذ نجده عند **ابن السراج** صاحب **الأصول في النحو**[4]، **وأبي علي الفارسي**[5]،

---

[1]- الكتاب، سيبويه، ١/٧٤.

[2]- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفرّاء، تحقيق أحمد نجاتي ومحمّد النجار، ١ | ١٧.

[3]- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، ١ | ٣٢٣.

[4]- الأُصول في النحو، ابن السرّاج، تحقيق عبد دالحسين الفتلي، ١ | ٢٤٩.

[5]- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ١٩٧.

وابن جني[1]**، وابن بشاذ**[2]**، والحريري**[3]**، والزمخشري**[4] وغيرهم.

وعبر عنه ابن عصفور بلفظ: **المفعول من أجله**[5]، واستعمل **الأشموني**[6]**، والأزهري**[7] عنوان **المفعول لأجله إلى جانب المفعول له.**

قال **ابن هشام الأنصاري: هو المصدر الفَضْلة المُعلِّل لحدث شاركه في الزمان والفاعل، كـ" قُمْتُ إجْلالاً لكَ"** فهو ما اجتمع فيه **أربعة أمور**: أحدها: أن يكون **مصدرا، والثاني**: أن يكون مذكورا **للتعليل، والثالث**: أن يكون المعلَّلُ به **حدثا مشاركا له في الزمان والمكان، والرابع**: أن يكون **مشاركا له في الفاعل**. . . "[8]، وذكر **ابن عقيل** في شرح الألفية أن المفعول له" هو المصدر المُفْهِم علة، المشارك لعامله في الوقت والفاعل. "[9]

وعرفه **ابن السراج** بقوله: " المفعول له لا يكون إلا **مصدرا**، ولكن العامل فيه **فعل غير مشتق منه**، وإنما يذكر لأنه **علة لوقوع الأمر**، نحو قوله: جئتك **مخافة** فلان، فـ(جئت) غير مشتق منه (مخافة). "[10]

والجديد في هذا التعريف إشارته إلى كون العامل في المفعول له **من غير لفظه أي غير مشتق منه، وهذا فارق بينه وبين المفعول المطلق**، فإن ناصبه مشتق منه، نحو: أكْرمْتُهُ **إكْراماً**.

وإنما كان عامل المفعول فيه من غير لفظه، **لأن الشيء يتوصل به إلى غيره، ولا يتوصل به إلى نفسه.**

وعرفه **الزمخشري** بأنه" **عِلَّة الإقدام على الفعل**"[11]، وتابعه على ذلك عدد من النحاة.

وقال **ابن الحاجب** مُعرفا **المفعول له**: " **إنه ما فُعل لأجله فعل مذكور** مثل: ضربته **تأديباً**، وقعدت عن الحرب **جبناً**"[1]، وقال **الجامي** في **شرحه الموسوم بالفوائد الضيائية**: " **ما فُعل لأجله، أي لقصد تحصيله أو بسببه**، نحو: قمتُ **إجلالا** لك، ففعل القيام وفعل الإجلال فاعلهما واحد وهو (أنا). "[2]

---

[1]- اللمع في العربيّة، ابن جنّي، تحقيق فائز فارس: ٥٨.

[2]- شرح المقدّمة المحسبة، طاهر بن احمد بن بابشاذ، تحقيق خالد عبد دالكريم ٢، | ٣٠٨.

[3]- شرح ملحة الإعراب، القاسم بن علي الحريري، تحقيق بركات يوسف هبّود: ٣٤.

[4]- المفصّل في علم العربية، جارالله الزمخشري: ٦٠.

[5]- المقرّب، ابن عصفور، تحقيق أحمد الجواري وعبدالله الجبوري ١ | ١٦٠.

[6]- شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ١ | ٢١٥.

[7]- شرح الأزهرية في علم العربية، خالد الأزهري: ١١٠.

[8]- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص: ٢٥٣.

[9]- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٥٧٤/١.

[10]- الأُصول في النحو ١ | ٢٤٩.

[11]- المفصل في علم العربيّة: ٦٠.

شروط المفعول له:

قال **ابن مالك**:

يُنصَبُ مَفعولاً لهُ المصدَرُ إن أبَانَ تَعلِيلاً كجُد شُكراً وَدِن

وَهوَ بِما يَعمَلُ فِيهِ مُتَّحِد وَقتاً وَفَاعِلا وَإن شَرطٌ فُقِد

فَاجرُهُ بالحَرفِ وَليسَ يَمتَنِع مَعَ الشُّرُوطِ كلِزُهدٍ ذَا قَنِع

الأول: أن يكون مصدرا: فالمفعول لأجله لا يمكن أن يكون غير مصدر، ولذلك لا يصح أن تنصب على المفعول لأجله، الأسماء التي ليست مصادر. فإذا قلنا: جئتك المال أو العسل أو السمن، لا يصح إعراب هذه الأسماء مفاعيل لأجلها لأنها ليست مصادر. فلا بد إذن أن يكون مصدرا.

وهذا شرط ذكره النحاة في مقدمة شروط المفعول لأجله، قال **ابن جني**: "**إن المفعول لأجله لا يكون إلا مصدرا**"[٣] و**قال ابن عصفور**: ويشترط فيه أن يكون **مصدرا**، ونلمس أهمية هذا الشرط في تصدره تعريفات المفعول له عند النحاة. وعلة كونه مصدرا **لإفادته العلية وإيحائه السببية**، خلافا للذوات التي لا تفيد ذلك. "[٤]

٢- أن يكون قلبيا: أي مشتقا من فعل قلبي، مصدره الحواس الباطنة.

فليست كل المصادر مناسبة لأن تكون مفاعيل لها، ولكن المصادر المناسبة هي التي تعبر عن رغبة من القلب أو عن شعور وإحساس، ومن هذه المصادر: **خشية، رغبة، إكراما، إحسانا، حبا، تعظيما، استبقاء، نفورا، إجلالا، إكبارا، طلبا، تلبية، شوقا، عونا، اعترافا، أنفة، إباء، حياء، تفانيا، ابتغاء، خوفا، طمعا، حزنا، رأفة، شفقة، إنكارا، استحسانا، اطمئنانا، رحمة، إعجابا، إرضاء، مواساة، توبيخا، زلفة، نضجا.**

أما المصادر التي يكون مصدرها الجوارح مثل: دراسة، قراءة، كتابة، إملاقا، وعلما، ووقوفا ونحوها. . . فلا تكون مفاعيل لها.

لأن أفعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى، وأما أفعال الباطن كالعلم والخوف والإرادة، فإنها تبقى.

---

[١]- الإيضاح في شرح المفصّل، ابن الحاجب، تحقيق موسى العليلي، ١ | ٣٢٤.

[٢]- الفوائد الضيائية، عبد الرحمن الجامي، تحقيق أُسامة طه الرفاعي، ١ | ٣٧٣.

[٣]- اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، ص: ٥٨.

[٤]- المقرّب، ابن عصفور، تحقيق أحمد الجواري وعبدالله الجبوري ١ | ١٦٠.

فقوله تعالى: ﴿ وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ **خَشْيَةَ** إِمْلاقٍ ﴾[1] ليس من باب المفعول له لأن الإملاق (حسي)، وهو الفقر.

٣- **أن يكون معللا للحدث:** يشترط في المفعول له أن يكون مُفْهِما التعليل، وهذا ما يجعله يختلف عن غيره.

فالتعليل في المفعول له على ضربين:

- علة يراد تحصيلها: لعدم وجودها في أثناء الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿ **مَتَاعًا** لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ ﴾. [2]

متاعا: مفعول لأجله لأنه علة يراد تحصيلها فهي غير حاصلة وقت الفعل.

- علة حاصلة: وهي التي دفعت الفاعل للفعل نحو قوله تعالى: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم من بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا **حَسَدًا** مِنْ عِندِ أَنفُسِهِم من بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ ﴾[3]، فالحسد حاصل في نفوس الكافرين، وعلة لرغبتهم في رد المؤمنين كفارا، إذ يَوَدُّونَ لَهُمْ مِنْ الرِّدَّة عَنْ إيمَانهمْ إلَى الْكُفْر حَسَدًا مِنْهُمْ، وَبَغْيًا عَلَيْهِمْ.

٤- **أن يتحد المصدر مع الفعل في الزمان:** فلا يقال: جِئْتُكَ اليَوْمَ للإِكْرَامِ غَدا.

٥- **أن يتحد المصدر مع الفعل في الفاعل:** فليس مفعولا لأجله ما اختلف فاعل فعله وفاعل مصدره، نحو: وقفتُ لاحترامِك لي. . . فاعل الوقوف هو المتكلم، وفاعل الاحترام هو المخاطب.

فإذا **انتفى شرط من هذه الشروط جُرَّ بحرف التعليل.**

شواهد توضيحية:

*** انتفاء المصدرية:**

- قوله تعالى: ﴿ والارضَ وَضَعَهَا **للأَنَامِ**﴾. [4]

-عن عبدِ الله بن عمرَ رضي الله عنهما عن النبيّ صلى الله عليه وسلم، قال: " عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ **في هِرَّةٍ** سَجَنَتْها حتى ماتَتْ فدَخَلتْ **فيها النارَ**؛ لا هيَ أطعمَتْها وسَقَتْها إذْ حَبَسَتْها، ولا هِيَ تَرَكَتْها تأكُلُ مِنْ خَشاشِ الأَرْضِ. "[5]

---

[1]- سورة الإسراء، آية: ٣١.

[2]- سورة عبس، آية: ٣٢.

[3]- سورة البقرة، آية: ١٠٩.

[4]- سورة الرحمن، آية: ١٠.

[5]- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، دار ابن كثير، سنة النشر، ١٩٩٣، ٨٣٤/٢.

– ومن **الأمثلة الصناعية**، قولنا: زُرتكَ **للوظيفةِ**، وأكرمته **لزيدٍ**، وأعجبني خالدٌ **لملابسه**، سافرتُ **للمالِ**.

. .

فالكلمات الآتية: **الأنام، وهرة، والنار، والوظيفة، وزيد، وملابسه، والمال**، انتفى فيها شرط المصدرية، لذا لم تنصب على المفعولية لأجلها، وإن جاءت معلِّلة لما قبلها. وتعرب اسما مجروا بحرف الجر الذي سبقها.

***انتفاء القلبية:**

– قال الله تعالى: ﴿ وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ **مِنْ إِمْلاقٍ** نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ﴾. [1]

– جئتُ **للدراسة أو للعلم أو للقراءة**. . . هذه مصادر لكنها ليست قلبية، لذا جرت بحرف من الحروف التي تفيد معنى التعليل، وهي اسم مجرور بحرف الجر.

* **عدم الاتحاد في الوقت:**

– جئتُكَ اليوم **لإكرامكَ** غدا.

– جئتُكَ **للدعوة** غدا.

– ذاكرتُ **للنجاح**.

– وَضَعْنا المُخَطَّطَ **للبناء**.

– جهزتُ السيَّارة **للسفر**.

زمن الفعل وزمن المصدر **مختلفان**، لذا جر المصدر بحرف الجر، ولم ينصب على المفعول لأجله.

* **انتفاء الاتحاد في الفاعل:**

– جاء زيدٌ **لإكرام** بكرٍ له.

– جاء محمدٌ **لرغبتنا** فيه.

– أحضرتُ الكتابَ **لقراءةِ** الأستاذِ فيه.

– أجبتُ الداعي **لصراخه**.

– عاقبني الرجلُ **كرها له**. [2]

ومنه قوله الشاعر:

وانّي لَتَعْروني **لِذِكراكِ** هزَّةٌ*** كَما انْتَفَضَ العُصفورُ بَلّلهُ القَطْر

---

[1]– سورة الأنعام، آية: ١٥١.

[2] لوقلنا كرها لي، لكان المصدر كرها مفعولا لأجله استوفى الشروط المطلوبة: مصدر قلبي، معلل لفعله، متحد معه في الوقت والفاعل.

*** انتفاء الاتحاد في الفاعل والزمن:**

- قال تعالى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ **لِدُلُوكِ** الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾. [1]

في هذه الآيات القرآنية والأمثلة التي فقدت شرطا أو أكثر، يجر الاسم بحرف من حروف الجر التي تفيد التعليل، وهي أربعة: **الباء، واللام، وفي، ومِنْ.**

الباء:

قال تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ **بِاتِّخاذِكُمُ** الْعِجْلَ ﴾. [2]

اللام:

قال تعالى: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ **لِيَوْمِ** الْقِيَامَةِ ﴾. [3]

في:

قوله صلى الله عليه وسلم: " عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ **في هِرَّةٍ** سَجَنَتْها حتى ماتَتْ فدَخَلتْ **فيها النارَ**؛ لا هيَ أطعمَتْها وسَقَتْها إذْ حَبَسَتْها، ولا هِيَ تَرَكَتْها تأكُلُ مِنْ خَشاشِ الأرْضِ "[4]

مِنْ:

قال تعالى: ﴿ وَلا تقتلوا أَوْلادَكُمْ **مِنْ إِمْلاقٍ** نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ﴾. [5]

أما إذا استوفى المصدر جميع شروطه، فله ثلاثة أحوال كما قرر نحاة العربية رضي الله عنهم وأرضاهم جميعا:

أحواله:

١- **أن يكون مجردا من الألف واللام والإضافة**، وفي هذه الحالة **يكثر نصبه ويقل جره** نحو: جئتك **رغبةً** في المعرفة، أو جئتك **لرغبةٍ** في المعرفة.

لرغبة هنا: جار ومجرور.

٢- **مقرونا (بأل) والأكثر فيه الجر بحرف جر** نحو: نصحتك **للرغبةِ** في صلاحك.

للرغبة: **جار ومجرور.**

---

[1]-سورة الإسراء، آية:٧٨.

[2]- سورة البقرة، آية: ٥٤.

[3]- سورة الأنبياء، آية:٤٧.

[4]- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ٨٣٤/٢.

[5]- سورة الأنعام، آية: ١٥١.

٣- **مضافا: ويتساوى فيه النصب والجر**، ومنه قوله تعالى: ﴿ ينفقون أموالهم **ابتغاءَ** مرضاة الله﴾[١]، ويجوز في غير القرآن (لابتغاءِ مرضاة الله).

لابتغاء: **جار ومجرور**.

العامل في المفعول لأجله:

العامل الأصلي الذي ينصب المفعول لأجله هو: **الفعل في المقام الأول**، نحو قولك: تركت المنكر **خشيةَ** الله.

ولكن ثمة عوامل أخرى تقوم مقام الفعل في نصب المفعول لأجله، وهي:

١- **المصدر**: نحو: الارتحال **طلباً** للعلم واجب.

٢- **اسم الفاعل**: زيد مسافر **طلباً** للعلم.

٣- **اسم المفعول**: زيد محبوبٌ **إكراماً** لأخيه.

٤- **صيغ المبالغة**: زيدٌ رغبةً في التفوق، صه **احتراما** للمتكلم.

٥- **اسم الفعل**: حذار المنافقين **تجنباً** لنفاقهم.

من أحكامه:

١- **يجوز تقديم** المفعول لأجله على عامله سواء أكان منصوبا، أم مجرورا.

نحو: **خشيةَ الله** تركت المنكر.

طلباً للعلم زيد مسافر.

٢- إذا **سُبق** المفعول لأجله بحرف الجر، لا يُعرب مفعولا لأجله، وإنما يعرب جارا ومجرورا منها قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ **مِنْ إِمْلاَقٍ**﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ وإِنَّ مِنْها لَمَا يَهْبِطُ **مِنْ خِشْيَةِ اللهِ**﴾. [٣]

٣- **يجوز حذف المفعول لأجله**، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلّوا﴾[٤] والتقدير: **خشية** أن تضلوا، وكقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾[٥]، والتقدير: (**خشيةَ أن تحبطَ أعمالكم**).

---

[١]- سورة البقرة، آية: ٢٦٥.

[٢]- سورة الأنعام، آية:١٥١.

[٣]- سورة البقرة، آية:٧٤.

[٤]- سورة النساء، آية:١٧٦.

[٥]-سورة الحجرات، آية:٢.

المفعول معه:

*** تعريفه.**

***حكمه.**

*** العامل فيه.**

*** اختلاف النحاة في مسألة العامل في المفعول معه:**

- مذهب الزجاج.

-مذهب عبد القاهر الجرجاني.

- مذهب أهل الكوفة.

- الردود.

*** أحوال الاسم الواقع بعد الواو:**

- وجوب العطف.

- امتناع العطف ووجوبنصب مابعد الواو على المفعول معه.

- ترجيح نصب الاسم الواقع بعد الواو.

تعريفه:

معنى المعية، جاء في **لسان العرب:** " مَعَ بتحريك العين كلمة تضم الشيء إلى الشيء، وهو اسم معناه الصحبة. "[1]

معنى المصاحبة: يعني النحاة بالمصاحبة، أو بالتنصيص على المعية، مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد، نحو: (سرتُ **والنيلَ**) فسمي مفعولا معه، لأنه فعل معه فعل، وهو السير الصادر من الفاعل. فهو المفعول من أجل المصاحبة.

فهو اسم فضلة أي لا يقع مبتدأ ولا خبرا، أو ما في دعمهما، ويجيء بعد واو بمعنى (مع) مسبوقة بجملة فيها فعل، أو ما يشبه الفعل، وتدل الواو على اقتران الاسم الذي بعدها باسم آخر قبلها في زمن حصول الفعل- الحدث- مع مشاركة الثاني للأول في الحدث، أو عدم مشاركته.

---

[1]- لسان العرب، ابن منظور، مادة " مع ".

فالمفعول معه[1] إذن، هو: الاسم الفَضْلَة المنصوب بعد وَاوٍ، بمعنى: مَعَ.

حكمه: النَّصْب. والناصب له ما تقدَّمه من الفعل، أو شِبْهِه.

قال **سيبويه:** "هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنّه مفعول معه. . . وذلك قولكَ: ما صنعتَ **وأباكَ**، و: لو تركتَ الناقةَ **وفصيلَها** لرَضِعَها، إنّما أَردتَ: ما صنعتَ مع أبيكَ، و: لو تركتَ الناقةَ مع فصيلِها، فالفصيلُ مفعولٌ معهُ، والأَب كذلك. "[2]

وقال **أبو عليّ الفارسي** المفعول معه هو: "الاسم الذي ينتصبُ بأنّه مفعول معه [هو ما] يعملُ فيه الفعلُ الذي قبله بتوسّط الحرف، وذلك قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ. . . فالمعنى: استوى الماءُ مع الخشبةِ. "[3].

وقال **الإمام الحريري:** " المفعول الفضلة المنصوب بالفعل الذي قبله بواسطة الواو التي هي بمعنى (مع).[4]

وقد أخرج بقيد (**الفضلة**) نحو (خالد) في قولنا: اشترك زيدٌ وخالدٌ، فإنّه لا يدخل في المفعول معه **اصطلاحاً**، وإن كان منصوباً بالفعل الذي قبله بواسطة الواو؛ لأنّه **عمدةٌ**.

وحدّه **ابن هشام** بأنّه: "اسم فضلة بعد واو أُريد بها التنصيص على المعيّة، مسبوقةٍ بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه، كـ: سرتُ **والنيلَ**، و: أنا سائرٌ **والنيلَ**. "[5]

قال **ابن مالك:**

يُنْصَبُ تَالِي الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ فى نَحْوِ سِيرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

العامل في المفعول معه:

قال **ابن مالك:**

بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذَا النَّصْبُ لا بِالوَاوِ فِي الْقَولِ الأَحَق

---

[1]- المفعول معه من مصطلحات البصريّين، واستعمل الكوفيّون لفظ (المشبّه بالمفعول) عنواناً للمفعول معه ولبقيّة المفاعيل باستثناء (المفعول به) الذي هو المفعول الوحيد عندهم همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ٣ | ٨.

[2]- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون ١ | ٢٩٧.

[3]- الإيضاح العضدي، الفارسي، تحقيق: حسن الشاذلي فرهود ١ | ١٩٣.

[4]- شرح ملحة الإعراب، الحريري، تحقيق: بركات يوسف هبود: ١٧٢.

[5]- شرح قطر الندى، ابن هشام، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد: ٢٣١.

وكأن سائلا سأل ابن مالك: نحن نصبنا الاسم بعد واو المعية، فما الذي نصبه؟ فقال: **الذي نصبه ما سبق من الفعل وشبهه.**

-الفعل:

مثال الفعل:

سرتُ **والطريقَ**، فالطريقَ: مفعول معه منصوب بالفعل (سرْتُ)، والواو فيه بمعنى: مَعَ (أي: سرتُ مع الطريق).

شبه الفعل، هو: ما أَشْبَه الفعل في العمل، ومن ذلك:

اسم الفاعل:

نحو:

أنا سائرٌ **والطريقَ**، العامل هنا اسم الفاعل: سائر.

اسم المفعول:

النَّاقَةُ متروكَةٌ **وفَصِيلَها**، العامل هنا اسم المفعول: متروكةٌ.

المصدر:

يُعْجبني سيري **والطريقَ**، العامل هو: المصدر.

وفُهِم من قول الناظم (**بما سبق**)، أن العامل لابد أن يسبق واو المعية، فلو قلت: والطريق سرت، **لم يصح**، لابد أن يتقدم الفعل، فلا يجوز: والطريق سار محمد.

اختلاف النحاة في مسألة العامل في المفعول معه:

الحديث عن عامل النصب في المفعول معه نقطة ساخنة، أثارت جدلًا شديدًا وخلافًا حادًا بين النحاة بمختلف مدارسهم ومشاربهم؛ وانقسموا نتيجة لذلك إلى عدة أقسام ومذاهب منها:

١- **مذهب الزجاج**: أن **النصب بإضمار فعل بعد الواو**، وتقدير الكلام في نحو قولك: ما صنعتَ وأباك؟ ما صنعتَ ولابست أباك؟ لأن الفعل لا يعمل فيه وبينهما الواو. [١]

٢- **مذهب عند القاهر الجرجاني**، وهو أن **الواو هي الناصبة بنفسها** في كتابه الجمل، قال: " من الحروف العوامل: ما ينصب فقط، الأول: الواو بمعنى "مع"، نحو قولك: اسْتَوَى الماءُ **والخَشَبَةَ**، وجاءَ البرْدُ **والطَيَالسَةَ**، ولو تُرِكَتْ النَّاقَةُ **وفصيلَها** لرضعها، وكنتُ **وزيداً** كالأخويْنِ. ولا تنصب الواو بمعنى " مع " إلاَّ وقبلها فعل، نحو: استوى، من قولك: استوى الماءُ **والخشبةَ**. "[٢]

غير أنه عاد وأخذ بمذهب البصريين في كتابه المقتصد، واحتج له.

---

[١]- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ٢/٢٤٩.

[٢]- الجمل، عبد القاهر الجرجاني، حققه وقدَّم له: علي حيدر، ص: ٢٠.

قال: صاحب (**المقتصد**): " قال الشيخ أبو بكر -يعني نفسه-: اعلم أنك إذا قلت: ما صنعت **وزيدًا**؛ فإن زيدًا **ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بوساطة الواو**. "[1]

٣- الثالث: **مذهب أهل الكوفة: أن النصب بالمخالفة** لأن ما بعد الواو لما لم يصلح أن يجري على ما قبلها كقام زيد وعمرو، لمخالفته له في المعنى فانتصب على الخلاف. [2]

الردود:

قال ابن مالك: "المفعول معه هو الاسم التالي واوا، تجعله بنفسها في المعنى كمجرور " معَ "، وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة، وانتصابه بما عمل في السابق من فعل أو عاملٍ عملَه، لا بمضمر بعد الواو، **خلافا للزجاج**، ولا بها خلافا للجرجاني، ولا بالخلاف خلافا للكوفيين. "[3]

.

عن المذهب الثاني: لو كانت الواو هي الناصبة، ولم يشترط في الجملة التي تسبقها الفعل أو ما يماثله، لجاز أن يقال: كلُّ رجلٍ وضعيتَه بالنصب، ولمَّا لم يجز هذا القول: دلَّ هذا الأمر على أنَّ الناصب غير الواو.

ثم إن الحروف التي تعمل، وهي المشبهة بالفعل إنَّ وأخواتها، لا يوجد ضمنها الواو، فغير معروف ولا موجود في كلامهم، أن الواو تشبه الفعل.

وجاء في **حاشية الصبان على شرح الأشموني**: "المفعول معه إنما هو بما تقدم في الجملة قبله من فعل وشبهه "لا بالواو في القول الأحق" خلافًا للجرجاني في دعواه أن النصب بالواو؛ إذ لو كان الأمر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال: جلست وك، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو إنك، ولك وذلك ممتنع باتفاق، وأيضًا فهي حينئذ حرف مختص. "[4]

المذهب الثالث المتعلق برأي أهل الكوفة، فمردود. . . ففي قولك: ما قام زيدٌ لكنْ عمرو، فما بعد "لكنْ" يخالف ما قبلها، وليس بمنصوب فلو كانت المخالفة توجب النصب كما قالوا: لكان الاسم واجب النصب مع **لكن**، كما رأينا في المثال السابق، فلمَّا لم يكن الخلاف موجبا للنصب مع " لكن "، وهي أداة تلزم أن يخالف ما بعدها ما قبلها، فمن باب أحق وأولى ألاَّ يكون موجبا مع الواو التي لا يجب في معناها أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها.

---

[1] -- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ص: ٦٥٩ و٦٦٠.

[2] - الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، ومراجعة: رمضان عبد التواب، ٢٤٨/١.

[3] - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، ص:٩٩.

[4] - حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ١٩٩/٢.

وكذلك يبطل بـ "لا وبل ": إذا قلت: قام زيد لا عمرو، وما قام زيد بل عمرو. [1]

أحوال الاسم الواقع بعد (الواو):

قال ابن مالك:

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقّْ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

١- **الحالة الأولى: وجوب العطف**

كما في قولنا: (كلُّ رجلٍ وضيعتُه) فالواو هنا للعطف، (وضيعتُه) اسم معطوف مرفوع بالضمة، عطفا على خبر المبتدأ المحذوف وجوبا، والتقدير: كلُّ رجلٍ وضيعتُه مقترنان.

وتعينت الواو للعطف في هذه الحالة **لعدم تقدّم جملة من فعل أو شبهه.**

قال **ابن مالك في (شرح التسهيل)**: "ومَن ادَّعى جواز النصب في نحو: كل رجل وضيعته، على تقدير: كل رجلٍ كائن وضيعته؛ فقد ادعى ما لم يقله عربيٌّ؛ فلا التفات إليه، ولا تعريج عليه"[2]، **وقال سيبويه في (الكتاب)**: "وأما: **أنت وشأنُك، وكل امرئٍ وضيعتُه**، وأشباه ذلك، فكله رفع لا يكون فيه النصب". [3]

- ويندرج في هذا الإطار قولنا: (**اشترك زيدٌ وعمرٌو**)، فعمرو هنا اسم معطوف مرفوع، وتعين عطفه لأنه ليس فضلة بل هو عمدة، أو الصحيح أنه معطوف على عمدة في الكلام، وتوجب في هذه الحالة العطف، لأن الفعل" اشترك" يستلزم **الاشتراك في العمل**، فـ (زيد) اشترك مع عمرو، والمطرد أن هذا الفعل لا يقع إلا من متعدد.

- ونحو: (جاء زيدٌ وعمرٌو **قبلَه** أو **بعدَه**)، لأن **القبلية أو البعدية**، تنافي معنى **المعية أو المصاحبة** المقصود تحققه في الاسم الواقع مفعولا معه.

٢- **الحالة الثانية: امتناع العطف ووجوب نصب ما بعد الواو على المفعول معه.**

- إذا وجد ما يمنع العطف، أو إذا ترتب على العطف فساد في المعنى، نحو: ماتَ زيدٌ **وطلوعَ الشمسِ**، ولا يجوز أن نعطف" طلوع الشمس "على زيد، لأن العطف يقضي التشريك في المعنى، "وطلوع الشمس" لا يقوم به الموت.

---

[1]- انظر تفصيل المسألة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري، المسألة رقم: ٧٨، ص: ٤٤٢.

[2]- شرح التسهيل لابن مالك، ٢/٢٥٠.

[3]- الكتاب، سيبويه، ١/٣٠٧.

– **إذا وجد ما يمنع العطف من جهة اللفظ (أي الصناعة)**، نحو: جئتُ **وسليماً**، لأنه لا يجوز العطف على الضمير المتصل إلا بعد تأكيده بالضمير المنفصل.

– فإذا أردت العطف قلت: (جئتُ أنا وسليمٌ) وكقوله تعالى: ﴿أسكنْ أنتَ وزوجُك الجنةَ﴾. [1]

– ونحو (سلمتُ عليكَ **وأباكَ**)، فـ "أباك" مفعول معه منصوب بالألف، ونصبه وجوبا، لأن الواو إذا وقعت إثر ضمير جر، فإن العطف لا يصح دون إعادة الجار، فإن أردت أن تعطف قلت: (سلمتُ عليكَ وعلى أبيك).

– ومثله: (مالك **وزيدا؟**)، فإنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور، وهو (الكاف) في "لك" إلا بعد إعادة الجار.

فإن قلت: كيف صح نصب "زيد" ؟ فإنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور، وهو "الكاف" في "لك" إلا بعد إعادة الجار.

فإن قلت كيف صح نصب (زيدا) ولم يتقدم فعل عليه، ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه.

قلت: لما اشتمل "مالك وزيدا؟" على ما يشتد طلبه للفعل، وهو **"ما" الاستفهامية الإنكارية**، قدروا عاملا بعدها لشدة طلبها للفعل، والتقدير: (**ما كان لك وزيدا؟**)، ومثله: (**ما شأنك وعمرا؟**).

قال ابن مالك:

وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ

سُمِع من كلام العرب نصب المفعول معه بعد(**ما، وكيف) الاستفهاميتين**، مِنْ غيرِ أَنْ يُلْفَظَ بفعل، نحو: ما أنت **وزيداً** ؟ ونحو: كيف أنت **وقَصْعَةً** مِنْ ثَرِيدٍ؟ وكيف أنت **والبَرْدَ** ؟ وخَرَّجه النحويون على أنه **منصوب بفعل مضمر مُشْتَقّ من لفظ الكَوْن**، والتقدير: **ما تكون وزيداً** ؟ وكيف **تكون وقصعةً** مِن ثريد ؟ فزيداً، وقصعةً: منصوبان بـ (تكون) المضمرة. ومع ورود ذلك عن العرب فإنه قليل، والكثير الرّفع على أنه معطوف على ما قبله.

الحالة الثالثة:

ترجيح نصب الاسم الواقع بعد الواو:

١–إذا كان العطف ضعيفا من جهة المعنى، وقول الشاعر:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكانَ الكليتين من الطحال

ف(بني) مفعول معه منصوب بالياء، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

[1] – سورة البقرة، آية:٣٥.

ويضعف العطف لأن المراد: كونوا لبني أبيكم. . .

فالمخاطبون هم المأمورون بذلك، فإذا عطفت كان التقدير: كونوا لهم، وليكونوا لكم، وذلك خلاف المقصود ويجوز العطف لكن فيه تكلف من جهة المعنى.

٢- إذا كان العطف ضعيفا من جهة الصناعة: نحو: (قمتُ وزيدا)، لأنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد تأكيده بضمير منفصل، أو بأي فاصل كان.

ومما يرجح فيه النصب على العطف، أيضا قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ **وَشُرَكَاءَكُمْ** ﴾[١]، فـ(شركاءكم) لا يجوز عطفه على (أمركم) لأن العطف يكون على نية تكرار العامل، إذ لا يصح أن يقال: أجمعت شركائي. . .

ولأن "**أجمع**" بالهمزة يتعلق بالمعاني لا بالذوات، أما "**جمع**" فمشترك بينهما، نحو قوله تعالى: ﴿ فجمعَ كيدَه ثُمَّ أتى﴾[٢]. وإنما يقال: أجْمَعْتُ أمري وجَمَعْتُ شركائي، فشركائي منصوب على المعية، والتقدير: والله أعلم- فأجمعوا أمركم. وقيل: يجوز العطف، على تقدير حذف المضاف، أي: وأمر شركائكم، وإقامة المضاف إليه مقامه، أو هو منصوب بفعل محذوف، تقديره: واجمعوا شركاءكم، أو: وادعوا شركاءكم، كما هي قراءة عبد الله بن مسعود. [٣]

---

[١]- سورة يونس، آية:٧١.

[٢]- سورة طه، آية: ٦٠.

[٣]- ينظر:معاني الفراء:١/٤٧٣.

المفعول فيه

***تعريف الظرف لغة واصطلاحا.**

***أقسامه:**

– ظرف الزمان.

– ظرف المكان.

*** الظرف من حيث الإبهام والاختصاص.**

*** حكم الظرف المبهم والمختص.**

*** الظرف المتصرف وغير المتصرف.**

*** العامل في الظرف أو المفعول فيه.**

***أحوال ناصب الظرف (العامل).**

***ما ينوب عن الظرف.**

تعريفه:

المفعول فيه: وهو المسمى ظرف الزمان وظرف المكان.

الظرف **في اللغة** معناه الوعاء، والجمع ظروف، والظرف ما كان وعاء لشيء، ومن هنا جاءت تسمية الأواني ظروفا، لأنّها أوعية للطعام الذي يوضع داخلها، ومنه نقول إنَّ الإبريق ظرف لما فيه، ويقال للرجل ظريف لأنّه وعاء لِمَا يُستحسَن من صفات اللُّطْف، وخِفَّة دم، قال ابن فارس: " يقولون هذا وعاء الشيء وظرفُه، ثم يُسمّون البراعة ظرفا، وذكاء القلب أيضا. "[1]

وقال ابن منظور: " الظريف مشتق من الظَّرْفِ، وهو الوعاء، كأنّه جعل الظريف، وعاء للأدب ومكارم الأخلاق. "[2]

وفي الاصطلاح، المفعول فيه او الظرف هو الاسم المنصوب الذي يجيء لبيان زمان ومكان وقوع الفعل مع تضمُّن معنى" في "، أمّا إذا لم يكن على تقدير " في " فلا يكون ظرفا، بل يصبح اسما

---

[1]– معجم مقاييس اللغة، مادة (ظرف).

[2]– لسان العرب، مادة (ظرف).

كسائر الأسماء يتحدّد إعرابه بناء على العوامل الداخلة عليه؛ فيكون مبتدأ وخبرا، نحو: " **يَوْمُنَا يَوْمٌ** جَميلٌ، وفاعلا نحو: جَاءَ **يَوْمُ** الجُمُعَةِ، ومفعولا به، نحو: لاَ تُضَيِّعْ **أَيَّامَ** شَبَابِكَ في اللهو. "

سمي **مفعولا فيه** لتضمنه معنى " في "، لوقوع الحدث فيه.

وسمي **ظرفا** لأنه وعاء للحدث.

ويبدو جليّا أنَّ مفهوم الاحتوائية أو الوعائية الذي يفيده معنى الكلمة في بعدها اللغوي متضمن أيضا في مفهوم الظرف في بعده النحوي؛ فالظرف زمانا أو مكانا يحتوي الأفعال، لأنَّها تقع فيه لا عليه، " منها ما يقع الفعل في جميعه كقولك: صُمْتُ **يَوْمَ** الخميس؛ لأنّ فعل الصوم يستغرق اليوم، ومنها أيضا ما يقع في جزء منه: لَقِيتُهُ **يَوْمَ** الجُمُعَةِ. "[1]

ويبقى أفضل تحديد للظرف هو الذي أورده **ابن هشام الأنصاري** في كتابه " أوضح المسالك: " الظرف ما ضُمِّنَ معنى " في " باطِّرَادٍ من اسم وقت أو مكان؛ أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو جار مجراه. "[2]

وهو تعريف سبقه إليه شيخ النحويين **سيبويه** قال: " وأَمَّا " **في** " فهي **للوعاء**، نقول: هو في الجِراب، وفي الكيس، وهو في بطن أُمِّه، وكذلك هو في الغُلِّ، لأنَّهُ جعله إذا أدخله فيه كالوعاء، وكذلك: هو في القُبَّةِ، وفي الدَّارِ، وإنْ اتَّسَعَتْ في الكلام، فهي على هذا. . . "[3]

وقال **المُبرد**: " ومِنْ هذه الحروف " في " ومعناها ما استوعاه الوعاء، نحو قولك: النَّاس في مكان كذا، وفُلان في الدَّار. "[4]

أقسامه:

ينقسم الظرف أو المفعول فيه إلى قسمين:

ظرف الزمان: وهو الاسم المنصوب الذي يجيء لبيان وقت وقوع الفعل مع ملاحظة معنى " في " في الكلام.

ظرف المكان: هو الاسم المنصوب الذي يجيء لبيان مكان حدوث الفعل، مع ملاحظة معنى " في " في الكلام.

---

[1]- شرح مُلحة الإعراب، الحريري، تحقيق: فائز مسعد، ص: ١١٩.

[2]- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٤٨/٢.

[3]- الكتاب، ٤ / ٢٢٦.

[4]- المُقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ١ / ٤٥.

والظرف **من حيث المعنى** قسمان كبيران: **مبهم ومختص**.

المبهم: وهو غير المحدد أو المعين، والمبهم من ظروف الزمان ما دلَّ على **زمان غير محدَّد ولا معين**، نحو: أمد، وحين، ووقت، وزمان ودهر. . .

ومنه قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ **حِينَ** مَوْتِهَا ﴾. [1]

أمَّا المبهم من ظروف المكان: فهو كل اسم دلَّ على مكان غير محدد، أي: **ليس له صورة لها حدود واضحة تُدرك بالحس**، وهو على ثلاثة أنواع:

أسماء الجهات الست: أمامَ، وقُدَّامَ، ووَرَاءَ، وخَلْفَ، ويَمِينَ، ويَسَارَ. . . ومنها ذات اليمين وذات الشمال، وأعلى وأسفل. ويشابهها: عند، بين، جهة. . .

أسماء المقادير المكانية: كالميل والفرسخ. . . وهي وإن كانت معلومة المسافة، إلاَّ أن إبهامها حاصل من حيث كونها لا تختص بمكان معين له حدود مرسومة محصورة، أي نهايات مضبوطة من جوانبه، وهو ما جعلها مبهمة على رأي الجمهور.

ما صيغ من مصدر الفعل: نحو (مجلس) من جلس، و(مرمى) من رمى. نحو: (جلستُ مجلسَ زيدٍ).

المختص: وهو **المحدَّد**، فالمختص من ظروف الزمان هو **ما دلَّ على زمان معين** مثل: ساعة، ويوم، وليلة، وشهر، وفصول السنة، وأيَّام الأسبوع، والشهور. . . ومنه **ما أضيف من الظروف المبهمة إلى ما يزيل غموضها وإبهامها** مثل: زمان الربيع، وقت العصر. . .

أمَّا **المختص من ظروف المكان**: فهو **كل اسم دلَّ على مكان معيَّن له حدود واضحة**، نحو: الدار والمسجد، والقفص، الميدان. . . هذا الظرف يكون في أغلب أحواله مجرورا بحرف جر.

حكمها:

أسماء الزمان التي بمعنى "في" **كلها تقبل النصب على الظرفية**، مختصة أو معدودة أو مبهمة. و**المختص** ما وقع **جوابًا لـ "متى"**، مثل: متى سافرت؟ فتقول: سافرت **يومَ** الجمعة. ومثال **المعدود**: كم صمتَ؟ فتقول: صمتُ يومين. ومثال **المبهم**: انتظرتك زمنًا، فـ "زمنًا" ليس مختصا ولا معدودا، فهذا يُسمَّى مبهمًا، وهو الذي لا يصلح جوابًا لـ "كم" ولا لـ "متى".

---

[1] – سورة الزمر، آية: ٤٢.

إذن **أسماء الزمان المتضمنة معنى "في"، كلها تقبل النصب على الظرفية**، ولا يُستثنى منها شيء؛ قال **ابن مالك** في الألفية:

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا *** "فِي" بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

أما **أسماء المكان فدائرتها أضيق**، فلا يقبل من أسماء المكان النصب على الظرفية إلا **أسماء الجهات الست**، وهي: فوق، وأمام، وتحت. . . إلى آخره، **وأسماء المقادير والمسافات**، مثل: سرت فرسخًا، ومشيت ميلاً. فهذه تقبل النصب على الظرفية، وكذا **ما صِيغَ من مصدر عامله**، مثل: جلست مجلسَ زيد. فـ "مجلس" مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنه مصوغ من المصدر وهو جلوس، والعامل جلستُ؛ فهو من مادة المصدر، لكن لو قلت: قعدتُ مجلسَ زيد. فهذا خطأ، بل لا بد أن تقول: قعدتُ في مجلسِ زيدٍ؛ لأن اسم المكان والفعل لم يتفقا في المادة، ومنه قول الله تعالى: ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا **مَقَاعِدَ** لِلسَّمْعِ ﴾[1]. فهنا حصل اتفاق في المادة، لذا فكلمة: "مقاعدَ" مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

أما **المكان المختص** فلا ينتصب **ظرفاً**، وفي نصبه بعد (**دَخَلَ**) ثلاثة مذاهب:

*أحدها: أنه منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض.

*الثاني: أنه منصوب على الظرفية تشبيها له بالمبهم شذوذاً.

*الثالث: أنه مفعول به، ودخل تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر.

الظرف المتصرف وغير المتصرف:

ينقسم الظرف **من حيث الاستعمال** إلى قسمين : **ظرف متصرف وظرف غير متصرف**.

قال **ابن مالك**:

وما يُرى ظرفا وغيرَ ظرفٍ فذاكَ ذُو تصرفٍ في العرفِ

وغيرُ ذي التصرفِ: الذي لزمْ ظرفيةً أو شبهَهَا منَ الكَلِمْ

* **ظرف متصرف**: وهو الذي **لا يلزم النصب على الظرفية**، بل يتركها إلى حالات إعرابية أخرى بحسب العوامل الداخلة عليه.

[1] – سورة الجن، آية: ٩.

فظرف الزمان المتصرف هو الذي **يجيء ظرفا وغير ظرف**، حسب موقعه من الجملة، وحسب العوامل الداخلة عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ **السَّاعَةِ** ﴾[1]، ومنه قولك: **يومُنَا** مُشرقٌ، انتظرتُ **يَوْمَ** النَّصْرِ. . . **وظرف المكان المتصرف** نحو: جلستُ **مكاناً**، و **مكانُك** حسنٌ. . .

* **ظرف غير متصرف**: وهو الذي **لا يفارق حالة النصب على الظرفية**، وهو قسمان: **قسم لا يجيء إلاَّ منصوبا، نصبه ظاهر أو مقدَّر**، ومنه قوله تعالى:

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ **أَيَّانَ** مُرْسَاهَا ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ وَاقْتُلُوهُمْ **حَيْثُ** ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ﴾[3].

وقسم يلزم أحد أمرين **النصب على الظرفية أو الجر بـ" من "**، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِن رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا **مِن قَبْلِهِ** مُسْلِمِينَ ﴾[4]،

وقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا دَخَلُوا **مِنْ حَيْثُ** أَمَرَهُمْ أَبُوهُم ما كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَاهَا ﴾. [5]

العامل في المفعول فيه:

يعمل فيه الفعل وشبهه:

* **الفعل**، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ ماذَا تَكْسِبُ **غَدًا** ﴾. [6]

***اسم الفاعل**، ومنه قولك: أنا **ضارب** زيداً اليومَ عندك.

***اسم المفعول**، ومنه قولك: المحل مفتوحٌ **صباحاً** ومغلقٌ **مساءً**.

* المصدر، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ **يَوْمَئِذٍ** لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾[7]

* **الصفة المشبهة بالفعل**، ومنه قولك: زَيْدٌ **حليمٌ** عندَ الغضبِ.

---

[1]- سورة الأعراف، آية: ١٨٧.

[2]- سورة الأعراف، آية:١٨٧.

[3]- سورة البقرة، آية: ١٩١.

[4]- سورة القصص، آية: ٥٣.

[5]- سورة يوسف، آية:٦٨.

[6]- سورة لقمان، آية: ٣٤.

[7]- سورة المرسلات، آية:٢٨.

أحوال ناصب الظرف (العامل):

الظرف هو الاسم المنصوب الذي يجيء لبيان زمان أو مكان حدوث الفعل، وناصبه هو اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه كما بينا سابقا، ولهذا اللفظ ثلاث حالات:

*أن **يكون مذكورا في الجملة**، نحو قولك: جلستُ في البيتِ **ساعةً**.

* **أن يحذف جوازا من الجملة**، إذا دلَّ عليه دليل، نحو أن يقال: متى جئت؟ فتقول: **يَوْمَ الخميسِ**، وكم سرتَ؟ فتقول: **فرسخين**، والتقدير: جئتُ يومَ الخميسِ، وسرتُ فرسخين.

* **أن يحذف وجوبا في حالات منها:**

- **إذا وقع الظرف صفة**، نحو: جلستُ بصحبةِ ضيْفٍ **عندَكَ**، والتقدير: كائن أو موجودٍ عندَكَ.

- **إذا وقع حالا**، نحو: رأيتُ الهلالَ **بينَ** السَّحابِ، أي: الكائن بين السَّحاب.

- **إذا وقع خبرا**، نحو: زَيْدٌ عندكَ، والتقدير: كائن أو مستقر عندك.

- **إذا وقع صلة**، نحو: صافحتُ الذي **عندَكَ**، والتقدير: الذي استقرَّ عندك.

العامل في هذه الظروف محذوف وجوبا في هذه المواضع كلها، والتقدير في غير الصلة: استقرَّ أو مسْتَقِرٌ، وفي الصلة: اسْتَقَرَّ، لأنَّ **الصلة لا تكون إلاَّ جملة، والفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس جملة.**

ما ينوب عن الظرف:

قال ابن مالك:

وقــد ينــوبُ عــنْ مكــانٍ مصــدرُ وذاكَ فــي ظــرفِ الزمــانِ يكثــرُ

*يكثر إقامة **المصدر** مقام ظرف الزمان، نحو: سافرتُ **طلوعَ** الشَّمْسِ، أي: وقتَ طلوع الشمس، فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه إعرابه، وهو مقيس في كل مصدر.

* **ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلاً ولا ينقاس ذلك** كقولك: (جلست قربَ زيد) أي: مكان قرب زيد، فحذف المضاف وهو مكان، وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب إعرابه وهو النصب على الظرفية.

*ألفاظ أخرى:

- **كل وبعض**: وتكون مضافة إلى الظرف، نحو: ارتحْتُ **بعْضَ** الوقتِ.

- **صفته**، نحو: وقَفْتُ **طويلا**، أي: وقفتُ وقوفاً طويلا.
- **الإشارة إليه**، نحو: سَكَنْتُ **تِلْكَ** الجهة.
- **العدد المميز بالظرف**، نحو: " صمتُ **ثلاثةَ** أيام، وسرتُ **ثلاثةَ عشر** فرسخا ".

فوائد عامة:

***ما الفرق بين الفاعل واسم الفاعل ؟**

الفاعل هو الذي قام بالفعل، واسم الفاعل هو ما دلَّ على الفعل وصاحبه.

***ماهي أوجه الخلاف بين المفعول المطلق والمفعول لأجله ؟**

يلتقيان في المصدرية، ويختلف المفعول لأجله عنه في كونه مصدرا غير مشتق من حروف فعله، وفي كونه قد يأتي مجرورا بحرف جر يفيد التعليل.

ويختلف المفعول المطلق عن المفعول لأجله في الأمور التي تنوب عنه، ومنها: عدده، وآلته وصفته، وألفاظ البعضية والكلية. . .

***ما السبب الذي جعل النحاة يستهلون باب المفعول المطلق بتعريف المصدر؟**

السبب في ذلك أن المفعول المطلق في أغلب أحواله يكون **مصدرا**.

***الفرق بين المفعول المطلق والمصدر:**

يشكل على كثير من الطلاب التمييز بين المفعول المطلق و المصدر، خاصة أنَّ علماء العربية قد صدّروا حديثهم عن المفعول المطلق بتعريف المصدر على النحو الذي نجده في ألفية ابن مالك رحمه الله، قال في باب المفعول المطلق :

المصدر اسم ما سوى الزمان من ** مدلولي الفعل كأمن من أمن

ومرد ذلك إلى أمر واحد وهو أنّ المفعول المطلق يكون في أغلب أحواله مصدرا .

وبين المفعول المطلق والمصدر علاقة من وجه واحد، وينفرد المصدر في أمر، كما ينفرد المفعول المطلق في أمر آخر .

ويبرز وجه الالتقاء بينهما حين يكون المفعول المطلق مصدرا، كقولك: ضربته ضربا، فكلمة " ضربا " مفعول مطلق ومصدر في الوقت نفسه .

وينفرد المصدر في إمكانية وقوعه في حالات إعرابية أخرى بحسب العوامل الداخلة عليه، فقد يجيء

مرفوعا أو مجرورا، تقول: مواظبتُك على الصلاة أمر محبوب، وتقول: أنت بمواظبتِك على الصلاة تهذب نفسك .

وينفرد المفعول المطلق في الأمور التي تنوب عنه ومنها: آلته، ونوعه، وصفته، و بعض وكل .

***المفعول معه :**

ذكر ابن هشام في كتابه العجاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب "، مسألة هامة، وهي: أنه لم تأتِ في القرآن آية يتعين أن يُعرب ما بعد الواو فيها إعراب المفعول معه، بل يجوز أن تُعرِب ما بعد الواو مفعولاً معه، ويجوز فيه العطف على ما قبله، وقد ذكر هذا أيضًا بطريق أوسع الشيخ العلامة محمد عبد الخالق عضيمة، رحمه الله تعالى في كتابه القيم: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم". واستعرض آيات كثيرة، فلا يمكننا أن نعرب الكلمة التي بعد الواو مفعولا معه، بل يحتمل أنها مفعول معه، ويحتمل أنها معطوفة على ما قبلها، ففي قول الله تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ **وَالطَّيْرَ**﴾(سورة الأنبياء، آية: ٧٩). كلمة الطير فيه احتمالان: محتمل أن "الطير" معطوف على "الجبال"، والمعطوف على المنصوب منصوب، ويحتمل أن "الواو" للمعية، و"الطيرَ" مفعول معه منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ومنه أيضًا قول الله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ **وَالشَّيَاطِينَ**﴾(سورة مريم، آية: ٦٨). فهذه الآية مثل الآية السابقة، الكلمة التي بعد الواو إما معطوفة وإما من باب المفعول معه .

ما حكم المفعول لأجله المستوفي للشروط ؟

المفعول لأجله المستوفي لشروطه وهي: أن يكون مصدرا قلبيا معلِّلا، متحدا مع فعله في الفاعل والوقت، **يجوز نصبه، ويجوز جره**، نحو: جئتُ رغبةً في العلم، أو جئت لرغبةٍ في العلم .

هل يجوز حذف عامل المفعول المطلق المؤكد لعامله؟

لا يجوز حذف عامل المفعول المطلق المؤكد لعامله، لأن **الحذف لا يلتقي مع التأكيد**، فلا يمكن أن نأتي بمفعول مطلق لتأكيد عامل محذوف .

نون الوقاية :

حرف لا محل له من الإعراب، تتصل بالفعل لتفصل بينه وبين ياء المتكلم، وسميت نون الوقاية لأنها **تقي الفعل وتحميه من الكسر** الذي يناسب ياء المتكلم، إذ لا كسر في الأفعال كما لا جزم في الأسماء .

ياء المتكلم :

إذا اتصلت بالفعل فهي في محل نصب **مفعول به**، لأنها من ضمائر النصب المتصلة، نحو: أكرمني، وإذا اتصلت بالاسم فهي في محل جر مضاف إليه، نحو كتابي. وإذا اتصلت بحرف جر، فهي في محل جر اسم مجرور، نحو: لي .

***من القواعد التي تضبط المفعول به وتسهل قواعده، وجود كلمات تعرب دوما مفعولا به**، وهي ضمائر النصب بنوعيها:

المتصلة: وتجمع في كلمة: ناهيك .

اثنان منها للمتكلم، وهي: ياء المتكلم، ونا الدالة على المفعولين، نحو: أكرمني، وأكرمنا .

خمسة للخطاب: أكرمكَ، أكرمكِ، أكرمكما، أكرمكم، أكرمكن.

وخمسة الغياب: وهي: أكرمهُ، واكرمها، وأكرمهما، وأكرمهم، وأكرمهن.

المنفصلة: هو الضمير **إيَّا** وتتصل به حروف تدل على التكلم والخطاب والغيبة على النحو الآتي:

اثنان منها للمتكلم: وهي: إيَّاي، وإيَّانا.

خمسة منها للمخاطب: وهي: إيَّاكَ، وإيَّاكِ، وإيَّاكما، وإيَّاكم، وإيَّاكنَّ.

خمسة منها للغياب: وهي: إيَّاهُ، وإيَّاها، وإيَّاهما، وإيَّاهم، وإيَّاهنَّ.

لائحة المصادر والمراجع:

* أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٧.

* أدب الكاتب، ابن قتيبة الدينوري، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى.

* الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، سنة ١٩٩٩.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق ودراسة: د. جودة مبروك محمد مبروك، ومراجعة: د رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى.

*أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى مصر، الطبعة الخامسة سنة ١٩٦٧.

*الإيضاح العضدي، الفارسي (أبو علي)، تحقيق حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف مصر، الطبعة الأولى ١٩٦٩.

*الإيضاح في شرح المفصّل، ابن الحاجب (عثمان أبو عمرو)، تحقيق موسى العليلي، وزارة الأوقاف العراق، سنة: ١٩٨٢.

*الإيضاح في علل النحو، الزجاجي (أبو القاسم)، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس بيروت، الطبعة الرابعة، بيروت، سنة: 1982.

* البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي. تحقيق الأستاذ/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار الفكر.

* تجديد النحو، شوقي ضيف، دار المعارف، سنة ١٩٨٦.

*تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، سنة النشر: ١٣٨٧ – ١٩٦٧.

*الجامع الصغير في النحو، ابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي بالقاهرة، سنة ١٩٨٠.

*الجمل، عبد القاهر الجرجاني، حققه وقدَّم له: علي حيدر، دمشق، سنة ١٩٧٢.

*الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، للقاضي الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري، تحقيق الدكتور مازن المبارك، مركز جمعة الماجد بالتعاون مع دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

*حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية بن مالك، تحقيق طه عبد الرؤف سعيد، المكتبة التوفيقية.

* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي (عبد القادر بن عمر)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة سنة: 1997.

*الخصائص، ابن جني (عثمان أبو الفتح)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية القاهرة.

*شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى، سنة: ١٩٥٥.

* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله)، دار التراث للطبع والنشر القاهرة.

*شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، مؤسسة هجر للنشر والطباعة والتوزيع.

*شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة٢٠٠٠.

* شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الانصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكوخ للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

*شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي (رضي الدين)، تحقيق وضبط وشرح: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية بيروت، سنة ١٩٧٥.

* شرح المقدمة المُحتسبة، طاهر بن احمد بن ابن باشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧م.

*شرح المكودي على ألفية ابن مالك، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق وتعليق: د. فاطمة الراجحي، جامعة الكويت سنة ١٩٩٣.

*شرح ملحة الإعراب، للإمام البصري الحريري، تحقيق بركات يوسف هبّود، طبعة المكتبة العصرية بيروت سنة ١٤١٨هـ.

*شرح مُلحة الإعراب، للإمام البصري الحريري، تحقيق: فائز مسعد، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن.

* شرح شواهد مغني اللبيب، جلال الدين السيوطي، دار مكتبة الحياة، بيروت.

*شرح قطر الندى، ابن هشام، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة الاولى.

*صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، دار ابن كثير، سنة النشر١٩٩٣.

* الفصول في العربية، لابن الدهان النحوي، تحقيق: د. فائز فارس، دار الأمل إربد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٨.

*طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، تحقيق: محمود أحمد شاكر، مطبعة المدني جدة.

* الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة.

* الكتاب سيبويه، الجزء الأول: تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار القلم سنة ١٩٦٦.

الجزء الثاني، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكاتب العربي، سنة ١٩٦٨.

* كتاب التعريفات، الجرجاني (علي بن محمد الشريف)، مكتبة لبنان بيروت، طبعة جديدة، سنة ١٩٨٥.

* الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري

(محمد بن عمر)، دار الكتاب العربي، بيروت.

* الكافية في النحو، ابن الحاجب، مكتبة البشرى كراتشي، الطبعة الثانية ٢٠١١م.

*معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، سنة ١٩٧٩.

*لسان العرب، ابن منظور الافريقي المصري، دار صادر – بيروت.

*اللمع في العربية، ابن جني(عثمان أبو الفتح)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية الكويت.

*المباحث اللغوية في العراق، مصطفى جواد، مطبعة لجنة البيان العربي، سنة ١٩٥٥.

*متن بناء الأفعال، المولى ملا عبد الله الدتفزي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الرابعة، سنة ١٩٤٩.

*معاني القرآن، الفراء(يحيى بن زياد أبو زكرياء)، تحقيق أحمد نجاتي، ومحمّد النجار، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة، سنة١٩٥٥.

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسة التراثية، الكويت، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٢.

*المفصل في علم العربية، محمد بن عمر الزمخشري، بيروت، دار الجيل، الطبعة الثانية.

*المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٧.

*المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة العراقية، سلسلة كتب التراث، عدد: ١١٥، سنة: ١٩٨٢.

*المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٤.

*المقرّب، ابن عصفور (علي بن مومن)، تحقيق أحمد الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني بغداد، الطبعة الأولى، سنة: ١٩٧١.

*الممتع في التصريف، ابن عصفور(علي بن مومن) ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٠.

*همع الهوامع في جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، و عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، سنة ١٩٧٥.

لائحة الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة.	٥
مفهوم اللزوم لغة.	٥
مفهوم التعدي لغة.	٥
اللزوم في الاصطلاح.	٥
علامات اللازم.	٥
تعدية اللازم.	٩
مفهوم التعدية.	٩
علامات الفعل المتعدي.	١٢
أقسام الفعل من حيث التعدي واللزوم:	١٣
فعل يتعدى بغيره.	
فعل يتعدى بنفسه. - فعل ينصب مفعولا واحدا. - فعل ينصب مفعولين: أفعال الشك واليقين. أفعال التصيير والتحويل. أفعال العطاء والمنح. - فعل ينصب ثلاثة مفاعيل.	
المنصوبات.	١٧
المفعول به: المفعول به عند النحاة. خلاف النحاة حول العامل فيه. أنواع المفعول به. تقديم المفعول به. وجوب تقديم المفعول به على الفاعل.	١٨

وجوب تقديمه على الفعل والفاعل معا. حذف العامل في المفعول فيه: جواز الحذف. وجوب الحذف. حذف المفعول به.	
المفعول المطلق: تعريفه. حقيقته. أقسامه: لفظي ومعنوي. أنواعه: مؤكد لفعله، مبين لنوعه، مبين لعدده. العامل في المفعول المطلق. ما ينوب عن المفعول المطلق. حذف عامل المفعول المطلق: جواز الحذف. وجوب الحذف. تقديم المفعول المطلق. تثنية المفعول المطلق وجمعه.	٢٥
المفعول لأجله: تعريفه. شروطه. أنواع التعليل فيه. شواهد انتفى فيها شرط من شروط المفعول لأجله: انتفاء المصدرية. انتفاء القلبية. عدم الاتحاد في الوقت. عدم الاتحاد في الفاعل.	٣٤

عدم الاتحاد في الوقت والفاعل. حروف التعليل. أحوال المفعول لأجله. العامل فيه.	
المفعول معه: تعريفه. العامل فيه. خلاف النحاة في مسألة العامل فيه: مذهب الزجاج. مذهب عبد القاهر الجرجاني. مذهب أهل الكوفة. الردود. أحوال الاسم الواقع بعد الواو: وجوب العطف. امتناع العطف ووجوب النصب. ترجيح نصب الاسم الواقع بعد الواو.	٤١
المفعول فيه: تعريفه. أقسامه: ظرف الزمان وظرف المكان. الظرف المبهم والظرف المختص. حكم الظروف المبهمة والمختصة. الظرف المتصرف وغير المتصرف. العامل فيه. أحوال ناصب الظرف. ما ينوب عن الظرف.	٤٧
فوائد عامة.	٥٤
لائحة المصادر والمراجع.	٥٧

لائحة الموضوعات.	٦١